إريتريا

من ضحية إلى لاعب رئيسي في الجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي

قدمت في الحوار المتعدد التخصصات حول

"العدالة والتنمية والجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي"

سبتمبر 2024, 4th – 6th

أسمرة، إريتريا

دولة إريتريا

وزارة العدل

إرتريا:

من ضحية الى لاعب اساسي في الجغرافيا السياسية للقرن الافريقي

قدمت في الحوار المتعدد التخصصات حول "العدالة والتنمية والجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي"

4th – 6th سبتمبر 2024,

أسمرة، إريتريا

دولة ارتريا
وزارة العـــــدل

تم نشر هذه الوثيقة من قبل وزارة العدل في دولة إريتريا.
أسمرة، إريتريا.

إرتريا: من ضحية الى لاعب اساسي في الجغرافيا السياسية للقرن الافريقي

Copyright © 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

يحتوي هذا المنشور على بدائل باللغات التغرينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والهولندية والروسية والتي يمكن الوصول إليها من https://www.mojeritrea.net

جدول المحتويات

جدول المحتويات I

مقدمة V

1 تكوين الدولة والجغرافيا السياسية للاستعمار في القرن الأفريقي: الجزء الأول

I. التدافع نحو أفريقيا 1

أسباب التدافع نحو أفريقي 1

التأثير الجيوسياسي للاندفاع على أفريقيا 2

حالة إريتريا كمستعمرة إيطالية 3

II. الاستعمار الإيطالي في إريتريا 4

تاريخ ودوافع الاستعمار الإيطالي 4

أهداف وسياسات واستراتيجيات الاستعمار الإيطالي في إريتريا 6

الاستغلال الاقتصادي لإريتريا في ظل الاستعمار الإيطالي 8

الأثر الاجتماعي والثقافي للاستعمار الإيطالي 9

الاستعمار الإيطالي وتشكيل الهوية الإرترية 10

تقييم الآثار طويلة المدى للاستعمار الإيطالي على التنمية الجيوسياسية الإريترية 12

13 للحرب الباردة والجغرافيا السياسية الوطني الإريتري الوعي: الجزء الثاني

I. كيف خان البريطانيون إريتريا 13

II. المحاولة البريطانية لجعل إريتريا دولة مستقلة غير قابلة للحياة وتقسيمها
15 خلال الأربعينيات من القرن الماضي
18 خطة بيفين- سفورزا
19 بنهب إريتريا على يد البريطانيين

III. ظهور الوعي الوطني الإريتري الناشئ وكيف حاول البريطانيون وإثيوبيا
22 إحباط حركات الاستقلال

IV. حرمان إريتريا من الاستقلال من قبل الولايات المتحدة وقرار الجمعية
25 العامة للأمم المتحدة رقم 390 أ (5) والاتحاد المزيف
28 الاتحاد "المزيف" وحله

33 "للثائرين"والجغرافيا السياسية الثورة الإريترية:الجزء الثالث

I. تفكيك الاتحاد وبدء الكفاح المسلح 33

II. الطريق الشاق والطويل نحو الوحدة 37

III. إثيوبيا حصان طروادة
40 في التنافس الجيوسياسي الكبير

IV. التحول الاجتماعي الوجه الثاني للثورة خلال تلك الفترة المضطربة من الكفاح المسلح 45

V. تحقيق الهدف الأسمى وهو تقرير المصير والاستقلال 49

VI. العلاقات مع حركات التحرر الأخرى 51

VII. تحقيق مطلب الشعب الإرتري في تقرير مصيره 52

الجزء الرابع:نهاية التاريخ و"إريتريا المستقلة " 55

I. تغيير قواعد اللعبة في الجغرافيا السياسية للمنطقة 55

II. تغيير قواعد اللعبة في المساعدات الدولية 57

III. نبوءة تحقق ذاتها تجدد العداء الأمريكي ضد الشعب الإريتري 60

IV. مثال سيء لمثال جيد 62

V. الطريق إلى الأمام 66

المراجع 71

مقدمة

إن بلدان القرن الأفريقي هي من نتاج المناورات الجيوسياسية للقوى الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، قد تكون هذه الحقيقة غير مستساغة بالنسبة للبعض، لكن يجب علينا أن نتقبلها، لقد دفعت شعوب المنطقة ثمناً باهظاً لمغامرات قادتها، عازمة على تحقيق أوهام العظمة الملفقة من أساطير الضباب التي لا توجد إلا في مخيلة المؤرخين الزائفين.

إذا أردنا أن نتحرر من دائرة الحرب والفقر والتخلف التي ابتليت بها منطقتنا، يجب علينا، قدر الإمكان، أن نواجه واقع تاريخنا وجهاً لوجه، دون أن نخجل من الهياكل العظمية في الخزانة ونبني على الإنجازات النبيلة لأسلافنا ، عندها فقط يمكننا استعادة التاريخ والاستفادة منه لبناء مستقبل مشرق للجميع بشكل مشترك.

عندما قام الإيطاليون بتسمية عقاراتهم التي استحوذوا عليها حديثًا في القرن الأفريقي، بإريتريا، لم تتم استشارة السكان الأصليين لتلك الأرض ولم يكونوا على علم بأن تاريخهم قد اتخذ للتو اتجاهًا جديدًا، للأفضل أو للأسوأ، وعندما قام السادة الإيطاليون بتجنيد السكان الأصليين في الجيش الإمبراطوري وأجبروهم على خوض حروبهم، خلقت المعاناة المشتركة بذرة هوية جديدة .

وعندما قام السادة الإيطاليون بتجنيد السكان الأصليين لتوفير عمل شاق لبناء الطرق والسكك الحديدية والقصور والكاتدرائيات والمعالم الأثرية، أثارت المعاناة المشتركة شعورًا جديدًا بالعمل الجماعي.

عندما تم اقتلاع السكان الأصليين وتجميعهم في مدن الصفيح، وإجبارهم على العمل كخادمات في المنازل، وعمال مصانع، وموظفين حكوميين مقابل أجر زهيد، من خلال معاناتهم الجماعية، ولدوا من جديد كإريتريين، في حين أن دمائهم وعرقهم ولدت إريتريا.

عندما هُزِم الإيطاليون وأُجبروا على الخروج من إريتريا خلال الحرب العالمية الثانية، توقع الإرتريون بسذاجة أن النهاية ستكون أسياد مصيرهم، أسياد إريتريا. للأسف، لم يكن من المفترض أن يكون، لقد أعطتهم الجغرافيا السياسية للتنافس بين القوى العظمى في الحرب الباردة صحوة قاسية ودرسًا مريرًا ولكنه مهم للغاية ، لا أحد يمنحك حريتك، أنت تأخذها، وتأخذها بالقوة إذا لزم الأمر.وهكذا بدأت واحدة من أطول حروب التحرير .وعندما رفع الإريتريون السلاح وبدأوا القتال من أجل استقلالهم، أدركوا بسرعة أن هزيمة العدو لم تكن كافية، ويجب هزيمة الشياطين في الداخل أيضًا.سمح هذا الصراع ذو الجبهتين للإريتريين ليس فقط بالحصول على حريتهم ولكن أيضًا بتعزيز روابط الأمة من خلال صداقة التضحية المشتركة.

لقد كانت حرب التحرير الإريترية من أكثر الحروب دموية في تاريخ المنطقة، وقد دفع الشعبان الشقيقان إريتريا وإثيوبيا ثمن حماقة الآخرين بأفضل وألمع ما لديهما وعقود من الفرص الضائعة، عندما نالت إريتريا استقلالها، كان هناك أمل في أن يكون ذلك بمثابة درس جديد لشعوب المنطقة، وفرصة للتعلم من التاريخ والبدء من جديد.

ولسوء الحظ، كان هناك أناس ما زالوا عالقين في العقلية القديمة وعازمين على التأرجح ضد مجرى التاريخ.ومثل أقرانهم في التاريخ، كان أسلوبهم المفضل في العمل هو جعل أنفسهم محافظين على القوى العظمى بدلاً من خدمة مصالح شعوبهم من خلال العمل الصادق على تحقيق السلام الجماعي والعدالة والازدهار لشعوب المنطقة .

وكانت الحرب الثانية بين إريتريا وإثيوبيا أكثر دموية وتكلفة، ولكن في ظل الثمن الباهظ الذي فرضته، أعادت التأكيد على الحاجة إلى تحول نموذجي في الطريقة التي تفكر بها الدول في أمنها وتنميتها، وعلى إن حل مشاكلهم موجود داخل المنطقة وليس خارجها ، وأن التقدم والعظمة يأتي من العمل معًا لتحقيق السلام والعدالة والرخاء للمنطقة بأكملها، وليس باتخاذ الطريق السهل وتسليم مشاكلنا ومصيرنا للآخرين.

الجزء الأول: تكوين الدولة والجغرافيا السياسية للاستعمار في القرن الأفريقي

I. التدافع نحو أفريقيا

كان التدافع على أفريقيا، وهو ظاهرة تاريخية كان لها تأثير عميق على المشهد الجيوسياسي للقارة الأفريقية، عبارة عن تفاعل معقد بين عوامل مختلفة، من إنشاء مراكز تجارية أوروبية في غرب أفريقيا إلى افتتاح قناة السويس والحاجة إلى للتواجد الاستعماري الدائم.

أسباب التدافع نحو أفريقي

ويصنف المؤرخون الفترة من 1880 إلى حوالي 1919 على أنها "عصر التهدئة" خلال هذه الفترة ، تم تقسيم أفريقيا وغزوها واحتلالها بشكل فعال من قبل الدول الأوروبية الصناعية آنذاك، وكان السبب المباشر لذلك هو المنافسة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والتي أدت بدورها أيضًا إلى مؤتمر برلين

(1884-1885). وبلغت ذروتها بتقسيم القارة على الورق. تتميز السنوات الأخيرة من "عصر التهدئة" بنشر القوات لتنفيذ التقسيم على الأرض، والاحتلال الفعال للمناطق التي تم فتحها من خلال إدخال مختلف التدابير الإدارية والبنى التحتية لاستغلال موارد البلاد المستعمرات.

كان التدافع إلى أفريقيا ظاهرة تاريخية معقدة ومتعددة الأوجه. وكان إنشاء المراكز التجارية الأوروبية في غرب أفريقيا، وافتتاح قناة السويس، والحاجة إلى الوجود الاستعماري الدائم في أفريقيا، من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التحول الجيوسياسي. إن وجود المراكز التجارية الأوروبية في غرب أفريقيا، مثل تلك التي أنشأها البرتغاليون والهولنديون والبريطانيون، وضع الأساس للاندفاع نحو أفريقيا.كانت هذه المراكز التجارية معنية في المقام الأول باستخراج الموارد الطبيعية وإنشاء شبكات تجارية، مما أدى في النهاية إلى الرغبة في المزيد من الاستعمار الدائم.

كان افتتاح قناة السويس عام 1869 عاملاً مهمًا آخر ساهم في التدافع نحو أفريقيا.ووفرت القناة طريقًا بحريًا مباشرًا بين أوروبا وآسيا، مما جعل البحر الأحمر طريقًا استراتيجيًا حاسمًا للقوى الأوروبية المهيمنة في ذلك الوقت.علاوة على ذلك، كانت الحاجة إلى الوجود الاستعماري الدائم في أفريقيا مدفوعة بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الرغبة في الهيمنة السياسية والاقتصادية، وتوسيع مناطق النفوذ الأوروبية، والحاجة الملحوظة إلى "حضارة" القارة الأفريقية .

التأثير الجيوسياسي للاندفاع على أفريقيا

كان للتدافع نحو أفريقيا تأثير عميق على المشهد الجيوسياسي للقارة، لقد أدى التقسيم التعسفي للقارة الأفريقية من قبل القوى الأوروبية، مع القليل من الاهتمام

للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، إلى إنشاء حدود مصطنعة وتعطيل ديناميكيات القوة التقليدية. وهذا بدوره ساهم في ظهور التوترات والصراعات الجيوسياسية المختلفة، حيث تنافست الدول الاستعمارية المنشأة حديثًا للسيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية. كان للتدافع من أجل أفريقيا أيضًا تأثير كبير على التطور الاقتصادي والتكنولوجي للقارة. استغلت القوى الاستعمارية الأوروبية الموارد الطبيعية والإمكانات الزراعية لمستعمراتها، على حساب السكان المحليين.

كان لاستخراج الموارد هذا، إلى جانب تطوير البنية التحتية (مثل السكك الحديدية والموانئ) لتسهيل التجارة والنقل، عواقب بعيدة المدى على المشهد الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي لأفريقيا.

حالة إريتريا كمستعمرة إيطالية

إريتريا هي نتاج آخر للصراع على أفريقيا وديناميكيات القوة التي كانت قائمة بين القوى الاستعمارية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر.تأسست إريتريا كمستعمرة إيطالية في عام 1890، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوترات بين فرنسا وبريطانيا المنافسة الجيوسياسية بين هاتين القوتين، إلى جانب المجاعة الشديدة في 1888-1892، والنهب المستمر من قبل أمراء الحرب من تيغراي.

ساهمت رسالة الكنيسة الكاثوليكية، وتأثير شركة روباتينو للشحن، في الاستعمار الإيطالي لإريتريا. كان للاستعمار الإيطالي لإريتريا تأثير كبير على التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي للبلاد.

تابعت إيطاليا بنشاط مصالحها الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة من خلال توطين الإيطاليين في إريتريا، وتطوير بنيتها التحتية، واستغلال مواردها الطبيعية وأراضيها الزراعية، وإنشاء مدن ساحلية وتوسيعها للسيطرة

على طرق التجارة في البحر الأحمر. أثرت هذه الإجراءات التي اتخذتها إيطاليا بشكل كبير على المشهد الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي والتكنولوجي لإريتريا. كانت الإستراتيجية الاستعمارية الإيطالية باستخدام العسكري، وهي قوة عسكرية مكونة من جنود إريتريين، جانبًا رئيسيًا من سيطرتهم الجيوسياسية والجيواستراتيجية في المنطقة. أدى الاستعمار الإيطالي لإريتريا إلى تحويل البلاد إلى مركز استراتيجي لطموحاتهم الاستعمارية في القرن الأفريقي، مع عواقب بعيدة المدى على التنمية الجيوسياسية في المنطقة.

II. الاستعمار الإيطالي في إريتريا

تاريخ ودوافع الاستعمار الإيطالي

شهد القرن الأفريقي تغيرات كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر. وكان سقوط المهديين، وظهور الإمبراطورية الإثيوبية، وتوسع القوى الأوروبية في المنطقة من بين التطورات الرئيسية في ذلك الوقت. تشكلت هذه التغييرات من خلال سلسلة من الحروب التي كان لها تأثير عميق على إريتريا وسكانها. فمن معركة جونديت عام 1875 بين الإمبراطور يوهنس والمصريين، إلى معركة عدوا عام 1896 بين الإيطاليين ومنليك، تأثرت إريتريا وشعبها بشدة. ونتيجة لهذه الصراعات، إلى جانب الكوارث الطبيعية مثل قلة هطول الأمطار لفترة طويلة؛ انتشار فيروس الطاعون البقري، الذي دمر قطعان الماشية، وعانى الشعب الإريتري من مجاعة شديدة من عام 1888 إلى عام 1892. ولم يؤد هذا إلى تعطيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إريتريا فحسب، بل خلق أيضًا بيئة مواتية للتوسع الإيطالي في المنطقة. علاوة على ذلك، كان الاستعمار الإيطالي لإريتريا مدفوعًا بأجندة جيوسياسية وأيديولوجية أوسع، سعت إلى تحدي هيمنة القوى الأوروبية الأخرى، مثل فرنسا وبريطانيا، في المنطقة.

يمكن إرجاع ذلك إلى التوحيد السياسي لإيطاليا عام 1861 والذي حدث من خلال عمليات ضم الأراضي التي أدت إلى إنشاء مملكة إيطاليا.

ومع ذلك، واجهت الدولة الإيطالية الموحدة مشاكل داخلية مثل الفقر والبطالة والأمية، مما دفع العديد من الإيطاليين إلى الهجرة.أدركت إيطاليا ضعفها السياسي، فطلبت الدعم من بريطانيا العظمى لطموحاتها الاستعمارية.

في عام 1869، اشترى المبشر الإيطالي جوزيبي سابيتو منطقة صغيرة في عصب على ساحل البحر الأحمر، نيابة عن الحكومة الإيطالية، التي كانت مترددة في البداية في المطالبة بالإقليم علنًا بسبب المخاوف بشأن المنافسات الأوروبية.

على مدار العقد التالي، عززت إيطاليا سيطرتها تدريجيًا على عصب والمنطقة المحيطة بها، وأنشأت في نهاية المطاف مستعمرة إريتريا في عام 1890. وكان هذا المشروع الاستعماري مدفوعًا برغبة إيطاليا في إقامة وجود دائم في منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية والسيطرة على البحر الأحمر. طرق التجارة البحرية .ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة عصب الصغيرة (حوالي 630 كيلومتر مربع، ويسكنها 1253 شخصًا) رسميًا أول مستعمرة إيطالية.وأشار مانشيني في كلمة أمام مجلس النواب إلى أن عصب هي إقليم تابع لإيطاليا بالمعنى السياسي، رغم أنها لا تشكل جزءا لا يتجزأ من الدولة وتخضع لنظام خاص، بما يتناسب مع المستعمرة. في عام 1884، أبلغ السفير الإيطالي في لندن مانشيني أن وزير الخارجية البريطاني سأل عما إذا كانت إيطاليا مستعدة لاحتلال ميناء مصوع على البحر الأحمر. وافقت إيطاليا، وفي عام 1885، احتلت القوات الإيطالية مصوع دون مقاومة من الحامية المصرية. كان هذا بمثابة بداية الاستعمار الإيطالي للمنطقة، والتي تم تأسيسها رسميًا كمستعمرة إريتريا في عام 1890. لكن العلاقة بين إيطاليا وإثيوبيا سرعان ما تدهورت. سعت إيطاليا إلى حدود أكثر ملاءمة من تلك المتفق عليها في معاهدة وشالي، واتبعت سياسة فرق

تسد ضد الإمبراطور منليك.كما زعمت إيطاليا أن المعاهدة أنشأت محمية إيطالية على إثيوبيا، والتي اكتشفها مينيليك لاحقًا. فشلت المفاوضات، مما أدى إلى معركة عدوا عام 1896، حيث هُزم الجيش الإيطالي ، ونتيجة لذلك، اعترفت إيطاليا بإثيوبيا كدولة مستقلة ذات سيادة، وتم إنهاء معاهدة (ويشالي).

أهداف وسياسات واستراتيجيات الاستعمار الإيطالي في إريتريا

اتسم الاستعمار الإيطالي لإريتريا بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى إحكام سيطرتهم على الإقليم وسكانه. كان الاستعمار الإيطالي لإريتريا مدفوعًا بثلاثة أهداف رئيسية.

أولاً:- سعت إيطاليا إلى توطين "الفائض" السكاني في إريتريا، التي اعتبرت مناسبة مناخياً للمستوطنين الأوروبيين وكانت تمتلك ودياناً خصبة وسهولاً قابلة للري. ولتحقيق هذه الغاية، صادرت الحكومة الاستعمارية الإيطالية بشكل منهجي معظم الأراضي الخصبة من المزارعين الإريتريين الأصليين وأنشأت نظامًا جديدًا لحيازة الأراضي، ووضع ما يقرب من نصف أراضي البلاد تحت سيطرة الحكومة.وقد تم تسهيل ذلك من خلال سلسلة من المراسيم التي حددت مناطق معينة، مثل المناطق الساحلية والغابات والأراضي المنخفضة، باعتبارها "أراضي عامة .(terre dominiali) "

ثانيًا، كان النظام الاستعماري الإيطالي يهدف إلى الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام لقطاعه الصناعي المتوسع وإنشاء سوق موسعة لمنتجاته النهائية دون منافسة من الاقتصادات الأوروبية الأخرى.ولتحقيق ذلك، أنشأت الإدارة الاستعمارية صناعات خفيفة في إريتريا لم تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلاد ولكنها كانت بمثابة "حلقات وصل" للنقل السلس للسلع الإيطالية إلى الأسواق الإريترية وشرق إفريقيا.كما استثمرت الحكومة الاستعمارية بكثافة في

مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية، لتسهيل حركة البضائع والموارد .

ثالثًا، سعت إيطاليا إلى استخدام إريتريا كنقطة انطلاق لمزيد من التوسع الاستعماري في القرن الأفريقي، مستهدفًا في المقام الأول إثيوبيا والصومال واليمن. كان هذا الطموح مدفوعًا برغبة إيطاليا في "إحياء" الإمبراطورية الرومانية من خلال فتوحات جديدة والشعور "بالاستخفاف" من قبل القوى الأوروبية الأخرى لعدم وجود وجود استعماري كبير. أدى صعود نظام بنيتو موسوليني الفاشي في إيطاليا إلى تسريع هذه التطلعات التوسعية، مما أدى إلى دمج إريتريا والصومال وإثيوبيا في إمبراطورية شرق أفريقيا الإيطالية في عام 1936.

ونتيجة لذلك، تركزت جميع السياسات ومشاريع التنمية التي بدأتها الحكومة الاستعمارية الإيطالية على هذه الأهداف الأساسية الثلاثة، أطلقت الإدارة الإيطالية أولى مشاريعها التنموية الكبرى في إريتريا بدءًا من أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر.على سبيل المثال، بدأ بناء شبكة السكك الحديدية الإريترية في عام 1887، حيث يربط الخط الأول مدينة مصوع الساحلية بمدينة ساتي الداخلية، الواقعة على بعد 27 كيلومترًا.من الساحل، تم الانتهاء منه في عام 1888. وتم تمديد خط السكة الحديد هذا لاحقًا ليصل إلى العاصمة أسمرا في عام 1911. بالإضافة إلى السكك الحديدية، قام الإيطاليون ببناء بنية تحتية واسعة النطاق من الموانئ والطرق والاتصالات والمصانع والمراكز الإدارية والشرطة محطات عبر المستعمرة، مما ساعد على توحيد إريتريا في ظل حكومة استعمارية مركزية.وقد تتبع العديد من المؤرخين والمتخصصين تطور الوعي الوطني الإريتري المتميز إلى هذه الفترة، حيث عزز التجنيد على نطاق واسع للإريتريين كعسكريين (جنود استعماريين) في الجيش الإيطالي الشعور بالهوية المشتركة

بين السكان. شارك هؤلاء العسكريون الإريتريون في الحربين الإيطاليتين الإثيوبيتين وكذلك الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية في ليبيا. ومع ذلك، نفذت الإدارة الاستعمارية الإيطالية أيضًا سياسات تهدف إلى الحد من تطور النخبة الإريترية.في عام 1932، طردت الحكومة الفاشية المبشرين البروتستانت، الذين كانوا المزودين الأساسيين للتعليم بعد الصف الرابع للإريتريين. بالإضافة إلى ذلك، قيدت السلطات الاستعمارية وصول جميع الإريتريين، بما في ذلك ذوي الخلفيات العرقية المختلطة، إلى المدارس وفرص العمل والخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية.

الاستغلال الاقتصادي لإريتريا في ظل الاستعمار الإيطالي

كما اتسم الاستعمار الإيطالي لإريتريا بالاستغلال الاقتصادي المنهجي للإقليم وسكانه.كان الهدف الأساسي للإدارة الاستعمارية هو تحويل إريتريا إلى مصدر للمواد الخام وسوق أسير للمنتجات الإيطالية النهائية، بدلاً من تطوير اقتصاد مستدام ذاتيًا.ولتحقيق ذلك، نفذت الحكومة الاستعمارية الإيطالية مجموعة من السياسات التي عطلت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في إريتريا.على سبيل المثال، صادرت السلطات الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي من المزارعين الإريتريين الأصليين وخصصتها للمستوطنين الإيطاليين، مما أدى فعليًا إلى حرمان السكان المحليين من وسائل عيشهم.

كما فرضت الإدارة الاستعمارية ضرائب باهظة على السكان الإريتريين، واستخدمت الإيرادات لتمويل مشاريع البنية التحتية التي استفاد منها في المقام الأول المستوطنون الإيطاليون والإدارة الاستعمارية، وليس السكان المحليين. علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة الاستعمارية نظامًا للسخرة، مما أجبر الإريتريين على توفير العمالة بأجور قليلة لبناء الطرق والسكك الحديدية وغيرها من البنية التحتية و المشاريع. كما استغل الإيطاليون الموارد الطبيعية بشكل كبير

مثل الذهب والزنك والنحاس...إلخ واستخدمت إريتريا كمصدر للمواد الخام والمنتجات الزراعية للبر الرئيسي الإيطالي. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الإدارة الاستعمارية نظامًا صارمًا للسيطرة على الاقتصاد الإريتري، بما في ذلك فرض الرسوم الجمركية والاحتكارات والقيود على التجارة والتبادل التجاري .كان للاستغلال الاقتصادي لإريتريا في ظل الاستعمار الإيطالي تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والسياسية للبلاد.

الأثر الاجتماعي والثقافي للاستعمار الإيطالي

يعد التحول الاقتصادي والبنية الطبقية أحد آثار الاستعمار الإيطالي في إريتريا، جلب الاستعمار الإيطالي تغييرات اقتصادية كبيرة إلى إريتريا. وكان إنشاء النظام الرأسمالي واستغلال الموارد المحلية أمراً أساسياً في هذا التحول. ومع ذلك، كان التأثير على الطبقة العاملة وتطوير الاقتصاد الرأسمالي الراسخ محدودًا. لم تشهد إريتريا نموا اقتصاديا أو تحسنا في التعليم لدى مواطنيها وذلك لأن استثمار رأس المال الإيطالي يركز في المقام الأول على تجارة الاستيراد والتصدير بدلاً من الأنشطة الإنتاجية داخل المستعمرة، ومن ثم لم تفعل الكثير للسكان المحليين في إريتريا. علاوة على ذلك، أثر الاستعمار الإيطالي بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والثقافي لإريتريا، حيث نفذت السلطات الاستعمارية سياسات تهدف إلى تحويل السكان المحليين وفقًا للمعايير والقيم الإيطالية، سعت الإدارة الاستعمارية إلى فرض اللغة والدين والممارسات الثقافية الإيطالية على الشعب الإريتري، غالبًا من خلال تدابير قسرية وأدى ذلك إلى التآكل التدريجي للعادات الإريترية التقليدية وظهور ثقافة هجينة تجمع بين العناصر الإيطالية والمحلية.

كما تغيرت الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الإريتري، مع احتلال النخبة الاستعمارية والمستوطنين الإيطاليين مناصب السلطة والامتيازات، في حين

واجه السكان المحليون تهميشًا واستغلالًا متزايدًا. ومع ذلك، فإن القليل من التعليم والتصنيع الذي أضيف مع تجنيد السكان المحليين كعسكريين لخوض الحروب الإيطالية أدى إلى الوعي الوطني.إن العمل المؤسف الذي قامت به الحكومة الاستعمارية للحد من التعليم للإريتريين الذين اعتبروه تهديدًا محتملاً للاستعمار نفسه بدأ يفشل ببطء، الوعي مرتفعًا وكان يُنظر إلى التعليم في نهاية المطاف على أنه وسيلة لتعزيز الهوية الوطنية كاندور النخبوية الفكرية في تشكيل الوطنية.

الاستعمار الإيطالي وتشكيل الهوية الإرترية

كان للاستعمار الإيطالي لإريتريا تأثير عميق على تشكيل الهوية الإرترية أثر تدفق المستوطنين الإيطاليين واللغة والممارسات الثقافية بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الإريتري. أدت جهود الإدارة الاستعمارية لاستيعاب الإريتريين في النظام الاستعماري الإيطالي إلى ظهور هوية ثقافية هجينة، تمزج بين عناصر التقاليد الإيطالية والإرترية المحلية.

شهدت الفترة الاستعمارية أيضًا توحيد المجموعات العرقية والدينية المتنوعة في إريتريا في هوية وطنية أكثر تماسكًا. أثرت السياسات اللغوية للإدارة الاستعمارية الإيطالية بشكل كبير على الهوية والقومية الإريترية. من خلال ترسيخ اللغة الإيطالية كوسيلة أساسية للتعليم في المدارس الإريترية، هدفت السلطات الاستعمارية إلى تسهيل التواصل والاستيعاب. ومع ذلك، كان لهذا التحول اللغوي نتيجة غير مقصودة تتمثل في تقويض اللغات المحلية المستخدمة على نطاق واسع، والتي كانت متجذرة بعمق في النسيج الثقافي للمجتمع الإريتري. ساهم هذا الفرض اللغوي في تفاعل معقد بين التأثيرات الثقافية الإريترية والإيطالية، حيث واجه الإريتريون التوتر بين تقاليدهم الأصلية والأعراف الاستعمارية المفروضة.

علاوة على ذلك، أنشأت السلطات الاستعمارية نظامًا تعليميًا على الطراز الغربي في إريتريا. وفي حين أن هذا التعرض للمعرفة والمهارات الجديدة أفاد السكان الإريتريين، فقد ساهم أيضًا في تعزيز هياكل السلطة الاستعمارية وخلق طبقة من النخب المتعلمة. وكثيراً ما وجدت هذه النخب نفسها عالقة في وضع غير مستقر، ممزقة بين تراثها الإريتري وتطلعات الإدارة الاستعمارية ومن المفارقات أن هذا النظام التعليمي لعب أيضًا دورًا حاسمًا في صعود القومية الإريترية. ومع ازدياد تعليم الشباب الإريتري، أصبح لديهم وعي أعمق بتاريخ بلادهم وثقافتها ومظالم الحكم الاستعماري. وقد غذت هذه الصحوة الفكرية الرغبة المتزايدة في تقرير المصير والاستقلال.

أدى تجنيد الإريتريين في الجيش الاستعماري الإيطالي، المعروف باسم العسكريين، إلى تشكيل الهوية والقومية الإريترية.لقد كشفت هذه التجربة الجنود الإريتريين عن عالم أوسع وثقافات متنوعة، مما عزز الشعور بالوحدة حيث كانوا يتقاسمون المصاعب والتضحيات المشتركة.خلقت مشاركة الإريتريين في الحرب العالمية الثانية، والقتال إلى جانب القوات الإيطالية، وضعا متناقضا.أثناء الخدمة في الجيش الإيطالي، أصيب العديد من الإريتريين بخيبة أمل من الحكم الاستعماري وطوروا إحساسًا أقوى بالقومية الإريترية. وساهمت تجاربهم في ساحة المعركة في تزايد الرغبة في الاستقلال وتقرير المصير، حيث انضم بعض الجنود الإريتريين في نهاية المطاف إلى حركات المقاومة ضد النظام الاستعماري أثبت التدريب العسكري والخبرة التي اكتسبها هؤلاء الجنود الإريتريون أنها لا تقدر بثمن في النضال اللاحق من أجل التحرير.في حين كان للاستعمار الإيطالي تأثير عميق على المجتمع الإريتري، فقد لعب أيضًا دورًا متناقضًا في تشكيل الهوية الإريترية.ساهم التعليم والتجنيد الإجباري، الذي كان يهدف في البداية إلى خدمة المصالح الاستعمارية، في نهاية المطاف في صعود القومية الإريترية والنضال من أجل الاستقلال في نهاية المطاف .

تقييم الآثار طويلة المدى للاستعمار الإيطالي على التنمية الجيوسياسية الإريترية

كان لإرث الاستعمار الإيطالي في إريتريا تأثير كبير ودائم على الديناميكيات الجيوسياسية في القرن الأفريقي. إن الترسيم التعسفي لحدود إريتريا، وإنشاء هوية ثقافية إريترية إيطالية هجينة، والقرار المفاجئ الذي تم اتخاذه بشأن مصير إريتريا بعد الحرب العالمية الثانية، كلها ساهمت في المشهد الجيوسياسي المعقد والمتقلب في المنطقة. ورغم أن الوجود الاستعماري الإيطالي في إريتريا كان قصير الأمد نسبياً، فإن عواقبه ترددت أصداؤها لعقود من الزمن.

لقد شكل تأثير الاستعمار الإيطالي على الهوية الإريترية والنضال اللاحق من أجل الاستقلال مسار البلاد وعلاقتها مع جيرانها.وبينما تواصل إريتريا مواجهة التحديات التي يفرضها ماضيها الاستعماري والتوترات الإقليمية المستمرة، سيكون من الأهمية بمكان لواضعي السياسات والعلماء أن يكتسبوا فهمًا أعمق للجذور التاريخية لهذه القضايا.ولن يتسنى لبلدان القرن الأفريقي أن تعمل على تحقيق الاستقرار والتعاون الدائمين إلا من خلال الاعتراف بإرث الاستعمار ومعالجته.

الجزء الثاني: الوعي الوطني الإريتري والجغرافيا السياسية للحرب الباردة

I. كيف خان البريطانيون إريتريا

على الرغم من وعود الحرب التي عززت الآمال في التحرر من الهيمنة الأجنبية، وضع البريطانيون إريتريا، إلى جانب إثيوبيا والصومال، تحت إدارة أراضي العدو المحتلة (OETA) ترأس هذه الإدارة السير فيليب ميتشل، وهو مسؤول استعماري بريطاني ولد في جنوب أفريقيا ويتمتع بخبرة واسعة في أفريقيا، وكان يعمل من نيروبي، كينيا ، وسرعان ما أصبح واضحًا أن حرية إريتريا لم تكن جزءًا من الأجندة البريطانية في شرق إفريقيا، لم يكن لدى البريطانيين أي نية للوفاء بتعهدهم الأولي. ومما أثار استياء الشعب الإريتري أن الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها في الحرب لم تأخذ في الاعتبار رغباتهم أو مصالحهم . وبدلاً من التحرير، كان البريطانيون يهدفون إلى تقطيع أوصال إريتريا، وتقسيم شعبها، ومحو هويتها الوطنية.

وباستسلامها فقدت إيطاليا مستعمراتها في القرن الأفريقي في ضربة واحدة، غربت الشمس إلى الأبد على الإمبراطورية الرومانية الجديدة المتداعية في عهد موسوليني،تم إضفاء الطابع الرسمي على الاحتلال البريطاني كجزء من غنائم الحرب.ومع ذلك، فقد أبقت على "الفاشيين في المناصب العليا."وحافظ على "شريط القولون الفاشي سليما"؛ووافق على استمرار عرض لافتة "Vietato per Nativi" (ممنوعة على السكان الأصليين)، فوق الأبواب الأمامية للمقاهي ودور السينما والمطاعم والفنادق كما احتفظت بالنظام العنصري المتمثل في أسرة والمستشفيات المنفصلة للإريتريين والأوروبيين لقد "قسمت سكان إريتريا حسب العرق والدين والمنطقة واللغة والمحلية ، من أجل سياسة فرق تسد وارتكبت مظالم جسيمة ضد الشعب الإريتري .بالنسبة لسكان إريتريا، فإن التغيير في النظام لم يحدث سوى تغيير بسيط في نظام الحكم".

إن وضع إريتريا تحت الاحتلال العسكري كان بمثابة خيانة ساخرة للثقة، وكان ذلك بداية لسلسلة طويلة من الخيانات الدولية لإريتريا وشعبها والتي ستحذو حذوها في المستقبل وقد اعترف ستيفن لونجريج، كبير الإداريين العسكريين، بذلك كثيرًا في تقريره السنوي الأول عن أراضي العدو المحتلة في إريتريا عندما ذكر أن عدم قدرة البريطانيين أو عدم رغبتهم في الوفاء بوعدهم كان سببًا لشكاوى "السكان الأصليين"، في إشارة إلى الإرتريين "قد قدمنا للأسف وعوداً أو أنصاف وعود قبل الاحتلال ولم نتمكن (أو لم نكن مستعدين دائماً) لتنفيذها، مما أعطى السكان الأصليين بعض الأسباب للشكوى."

إن الحفاظ على الهيمنة الإيطالية الفعلية، مع تولي الفاشيين الملعونين مناصب عليا وممارسة السلطة الحقيقية في ظل الجيش الاستعماري، أثار حفيظة العديد من الإريتريين ومما زاد الطين بلة أن الفاشيين قاموا بأعمال انتقامية وحشية انتقامية ضد الإريتريين بسبب "عدم الولاء" خلال الحرب.ادى السلوك الإيطالي

المسيء والانتقامي إلى تفاقم السخط العام وأعطى زخماً جديداً لتطلعات إريتريا إلى الحكم الذاتي تسبب الإبقاء على السلطة القضائية والمحاكم والقضاة الإيطاليين (حتى عام 1950) بالإضافة إلى المسؤولين الإيطاليين وجنود الشرطة والجنود السودانيين في الشرطة وأجهزة الأمن تحت سلطة نقد البحرين في إثارة سخط شعبي كبير وتوتر واضح أدى إلى عدة حوادث عنف بين مايو 1941. وأغسطس 1946. ولم تفشل هذه الإجراءات في تلبية التطلعات الإريترية للحرية فحسب، بل أدت أيضًا إلى تفاقم التوترات والسخط بين السكان.وكان لإرث هذه الخيانات تأثير دائم على النضال الإريتري من أجل الاستقلال وشكل المشهد السياسي في المنطقة لسنوات قادمة.

II. المحاولة البريطانية لجعل إريتريا دولة مستقلة غير قابلة للحياة وتقسيمها خلال الأربعينيات من القرن الماضي

كان ميزان القوى العالمي يتحول بشكل كبير، كانت قوى المحور على الجانب الخاسر من الحرب داخل معسكر الحلفاء، كان نفوذ الإمبراطورية البريطانية يتضاءل، بينما كانت الولايات المتحدة تبرز كقوة عالمية جديدة وفي المنطقة المجاورة لإريتريا عبر البحر الأحمر، كانت المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي مستقلتين، لكن جنوب اليمن كان لا يزال تحت السيطرة البريطانية.على الجانب الأفريقي، كانت جيبوتي تحت الحكم الفرنسي، وكان السودان مستعمرة بريطانية، وكانت إثيوبيا قد تحررت للتو من الاحتلال الإيطالي ووضعت تحت الإشراف البريطاني ولم تكن الحكومة البريطانية راضية عن مجرد احتلال إريتريا؛كان لديهم خطط لتقسيمها وفي خطوة كشفت عن تناقض ملحوظ بين القول والفعل، ابتكروا مخططًا من شأنه أن يمحو إريتريا ككيان سياسي وكانت الخطة تهدف إلى تقسيم إريتريا بين إثيوبيا والسودان الإنجليزي المصري، على أسس طائفية وإقليمية في الأغلب كانت الفكرة هي تقسيم إريتريا إلى ثلاثة أجزاء

الأراضي المنخفضة الغربية ذات الأغلبية المسلمة، والمرتفعات الشمالية، والسهول الساحلية الشمالية، ستؤول إلى السودان الإنجليزي المصري؛وستنضم الهضبة الوسطى ذات الأغلبية المسيحية، والسهول الساحلية الوسطى ذات الأغلبية المسلمة، وميناء مصوع إلى إقليم أو مقاطعة تيجراي الخاضعة للإدارة الأوروبية؛وسيتم التنازل عن دنكاليا وميناء عصب لإثيوبيا .حتى أن النسخة الأولية من الخطة اقترحت إبقاء السيطرة البريطانية على أسمرا ومصوع، المتصلتين بممر إلى السودان.

تم وضع خطة التقسيم هذه لأول مرة في عام 1942، وتم اعتمادها في 18 مايو 1943. وكانت من بنات أفكار اللجنة البريطانية المعنية بإثيوبيا، برئاسة اللورد موين، والتي ضمت شخصيات رئيسية مثل العقيد ستيفن لونجريج، والسيد هانز هانز، والسيد هانز لونج.روبرت ج. هاو، والجنرال ويليام بلات.خضعت الخطة لعدة تعديلات لكنها احتفظت بهدفها الأساسي المتمثل في تقطيع أوصال إريتريا حتى أصبحت السياسة البريطانية الرسمية في أبريل 1946. وقد قدمها البريطانيون للقرار خلال الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو 1949، بحجة أن إريتريا مقسمة عرقيا واقتصاديا. غير قابلة للحياة، وبالتالي يجب تقطيعها على طول خطوط انقسامها الطبيعية.وجاءت على النحو التالي "نظرًا لكونها منقسمة عرقيًا وغير قابلة للحياة اقتصاديًا، فلا يوجد سبب وجيه للحفاظ عليها (إريتريا) كوحدة إدارية تحت أي شكل من أشكال الإدارة، سواء تحت الوصاية الفردية أو الحكم الإيطالي المستعاد، ويبدو أن الحل الصحيح هو تقطيعها على طول خطوط انقسامها الطبيعية.

انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا رسميًا في 8 مايو 1945 واجتمع قادة القوى الثلاث المنتصرة - ونستون تشرشل، وجوزيف ستالين، وهاري ترومان - في بوتسدام بألمانيا، في الفترة من 17 يوليو إلى 2 أغسطس 1945. واتفقوا

على إنشاء مجلس وزراء خارجية الدول الثلاث بالإضافة إلى فرنسا والصين لإبرام معاهدة سلام مع إيطاليا وتحديد مستقبل مستعمراتها السابقة.عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأول في لندن في الفترة من 11 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 1945، واجتماعه الثاني في باريس في الفترة من 25 أبريل إلى 16 مايو 1946. واقترح البريطانيون رسميًا خطة تقسيم إريتريا في اجتماع باريس.استمرت المفاوضات حول المسألة الاستعمارية والطموحات الوطنية المتنافسة على الممتلكات الإيطالية السابقة. تم التوصل أخيرًا إلى معاهدة السلام مع إيطاليا في 10 فبراير 1947، ودخلت حيز التنفيذ في 15 سبتمبر 1947. وطالبت المعاهدة إيطاليا بالتخلي عن مستعمراتها السابقة، والتي كان من المقرر التخلص منها من قبل القوى الأربع في غضون عام وإذا لم يتمكنوا من الاتفاق، فسيتم إحالة الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبما أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق، فقد أرسلوا لجنة تحقيق إلى المناطق لفهم رغبات السكان المحليين وتقديم تقرير عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

زارت اللجنة إريتريا في الفترة من 12 نوفمبر 1947 إلى 3 يناير 1948، ووجدت اختلافًا حادًا في الرأي بين البريطانيين والأمريكيين من جهة، والروس والفرنسيين من جهة أخرى.وفي النهاية تخلت القوى الأربع عن جهود التوصل إلى اتفاق وأحالت الأمر إلى الأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948 حولت معاهدة السلام إيطاليا من عدو إلى دولة شريكة في الحرب، مما منحها صوتًا في التصرف في مستعمراتها السابقة في البداية، عارضت إيطاليا الخطة البريطانية لتقسيم إريتريا ودعت إلى استقلالها الفوري.

ومع ذلك، وافقت إيطاليا في النهاية على دعم خطة التقسيم مقابل الدعم البريطاني لاقتراحها بالحصول على الوصاية في الصومال وطرابلس.أدى هذا الاتفاق بين وزيري الخارجية البريطاني والإيطالي، إرنست بيفين وكارلو سفورزا، إلى خطة

بيفين- سفورزا، التي شارك في رعايتها خلال الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 مايو 1949

خطة بيفين- سفورزا

اقترحت خطة بيفين- سفورزا قرارًا مركبًا بشأن التخلص من المستعمرات الإيطالية السابقة واقترحت منح الاستقلال للصومال بعد فترة عشر سنوات من الوصاية الإيطالية؛منح الاستقلال لليبيا بعد فترة عشر سنوات من الوصاية، مع وضع المحافظات الثلاث طرابلس وبرقة وفزان تحت الوصاية الإيطالية والبريطانية والفرنسية على التوالي؛وتقسيم إريتريا بين إثيوبيا والسودان.واعتمدت اللجنة الأولى القرار الذي اشتركت في رعايته بريطانيا وإيطاليا، عند النظر في مشروع القرار المركب في 17 مايو 1949، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة أولاً على الاقتراح الخاص بكل إقليم ثم على القرار ككل وحسمت جولات التصويت المنفصلة مسألة التخلص من إريتريا ومحافظتي برقة وفزان الليبيتين، لكنها تركت مصير الصومال وإقليم طرابلس الليبي الثالث معلقا.وفي ظل هذه الظروف، قررت الجمعية العامة تجاهل نتيجة الاقتراع المنفصل وإعادة النظر في القرار المتعلق بالتخلص من المستعمرات الإيطالية السابقة ككل. وبناء على ذلك، أعادت النظر في خطة بيفين- سفورزا كحزمة ورفضتها بأغلبية 37 صوتا ضدها، مقابل 14 صوتا، وامتناع 7 عن التصويت.

أدت هزيمة خطة بيفين- سفورزا إلى إنقاذ إريتريا من تقطيع أوصالها ومع أن رفض خطة بيفين- سفورزا في حد ذاتها كان أمرا حاسما بالنسبة للحفاظ على وحدة أراضي إريتريا، فإنه لم يحقق أي تقدم في احتمالات إنهاء الاستعمار الفوري للبلاد ولا في تطلعات شعبها المشروعة إلى الاستقلال بل إنها فقط أجّلت مسألة التخلص من إريتريا وأبقت مصيرها مجهولا.

بنهب إريتريا على يد البريطانيين

في 5 يناير 1943، وقعت الحكومة البريطانية، إلى جانب 16 حكومة أخرى تابعة للأمم المتحدة واللجنة الفرنسية، إعلانًا رسميًا لمكافحة وهزيمة نهب المحور لأوروبا المحتلة لقد احتفظوا بجميع الحقوق لإعلان بطلان أي عمليات نقل أو تعاملات مع الممتلكات والحقوق والمصالح في الأراضي التي يحتلها النازيون ومع ذلك، سمحت الحكومة البريطانية نفسها بنهب إريتريا التي تحتلها بريطانيا، وتطبيق معايير مختلفة للسلوك في أوروبا التي يحتلها النازيون وإريتريا التي تحتلها بريطانيا .

نظمت الإدارة العسكرية البريطانية **(BMA)** عمليات النهب والتدمير بالجملة للصناعات والأصول الإنتاجية والممتلكات الحيوية في إريتريا.وشهدت هذه العملية، التي وُصفت بأنها "وصمة عار على الحضارة البريطانية"، قيام البريطانيين بنهب وتفكيك وتدمير أصول إريترية تقدر بملايين الدولارات بشكل منهجي.وقاموا بتفكيك وبيع المنشآت الصناعية والمعدات والرافعات والأرصفة والمباني والمستودعات والمخازن والجسور والمصانع والآلات والسفن والمرافق في مدن مثل أسمرا، ومصوع، ودقمحري، وغوراي، وماي حبار، وعصب، وزولا.ما بناه الإيطاليون في إريتريا من أجل العظمة الاستعمارية، نهبه البريطانيون ودمروه للحصول على غنائم استعمارية.

تمت الموافقة على ذلك من قبل مجلس الوزراء البريطاني برئاسة رئيس الوزراء كليمنت أتلي في 6 سبتمبر 1950، وكالة أنباء البحرين.وفي وقت لاحق تم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة تضم مندوبين من بورما وغواتيمالا والنرويج وباكستان وجنوب أفريقيا، لمراجعة مسألة إريتريا واقتراح حل لمستقبل البلاد.وقد قدم مندوبو جواتيمالا وباكستان تقريرًا مشتركًا واقترحوا وصاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات يليها الاستقلال، وذلك تماشيًا مع رغبات "الأغلبية العظمى من

السكان" واقتراحين مختلفين.اقترح المندوب النرويجي الاتحاد مع إثيوبيا، باستثناء المنطقة الغربية، التي ستبقى تحت الإدارة البريطانية ويسمح لها في النهاية بالاختيار بين الاتحاد مع إثيوبيا أو السودان.اقترح مندوبو بورما وجنوب أفريقيا أن تكون إريتريا "وحدة حكم ذاتي متحدة مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي"، وهو حل وسط بين الاستقلال والاتحاد مع إثيوبيا.وفي التحليل النهائي، فإن فشل لجنة الأمم المتحدة في تقديم تقرير مشترك واقتراح واحد بشأن مستقبل إريتريا وضع الأمر في أيدي القوى الكبرى، التي عرقلت مصالحها الجيوسياسية المتباينة الإجماع على الطريق إلى الأمام.

وشملت العناصر البارزة التي تم نهبها تلفريك أسمرا - مصوع، والأرصفة المتنقلة في مصوع، و16 سفينة كبيرة، ومخزونات بقيمة 20 مليون دولار تم أخذها من متاجر في عدة مدن وبيعها في الخارج.باعت **BMA** رصيفًا متنقلًا لباكستان مقابل 500 ألف جنيه إسترليني ومعظم الأصول الأخرى لدول مثل الهند وباكستان والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن، بالإضافة إلى التجار الإيطاليين والعرب في الشرق الأوسط.يمكن القول إن إريتريا يمكنها وضع تقدير موثوق للقيمة الإجمالية للنهب والاحتفاظ بجميع الحقوق في إعلان بطلان عمليات النقل والتعامل مع جميع الممتلكات التابعة للحكومة البريطانية بالنسبة للقيمة الحالية للأصول المفقودة بسبب النهب والهدم، والتي تم تنفيذها تحت رعاية للإدارة العسكرية البريطانية .

كان البريطانيون مدركين جيدًا للآفاق الاقتصادية لإريتريا.أظهر معرض أسمرة الصناعي لعام 1943 إمكانات إريتريا كمورد للسلع الصناعية لسوق الشرق الأوسط الكبير.نمت صادرات إريتريا بنحو 240% خلال العامين التاليين، من 494.000 جنيه إسترليني في عام 1943 إلى 1.678.000 جنيه إسترليني في عام 1945. وبدلاً من تعزيز هذه الإمكانية، صادر البريطانيون المصانع

والمعدات الأساسية ومنعوا التنمية الاقتصادية لتعزيز آمالهم في تقسيم البلاد .في ذلك الوقت، كان إنتاج القطن هو الأصل الزراعي الأكثر قيمة، وقد أثبتت عمليات التنقيب السابقة وجود رواسب معدنية كبيرة في إريتريا.لقد شل البريطانيون عمدا قطاعات الزراعة والصناعة الزراعية والتعدين، في حين قيدوا التنقيب عن الذهب، وهو ما كان من الممكن أن ينشط الاقتصاد.كما قاموا بتخريب الجهود المبذولة لاستغلال الموارد المعدنية الأخرى وتجاهل إنتاج القطن لتوليد الكساد الاقتصادي.ومما زاد الطين بلة أن البريطانيين فرضوا ضرائب ثقيلة وشديدة على الدخل والممتلكات والبلديات، متجاهلين مستويات الدخل المنخفضة والمتضائلة للسكان وقدرتهم على الدفع كما أجبروا الإريتريين على دفع رسوم المدارس والمستشفيات والمساهمات السنوية الخاصة للمساعدة في إدارة الإدارة الاستعمارية.

وكانت نتيجة هذا النهب العام وتدمير أصول الصناعة والنقل والضرائب الباهظة نقل الثروة من إريتريا إلى بريطانيا العظمى أدى هذا إلى جانب الكساد الاقتصادي المتعمد، إلى تراجع وتراجع مفاجئ في القطاع الاقتصادي الحديث المزدهر والمتطور نسبيًا في إريتريا، والذي وضع الإيطاليون أسسه.كان التأثير المباشر للنهب البريطاني وشل الاقتصاد الإريتري هو البطالة الجماعية والإفقار والخلاف الاجتماعي .وإلى جانب الاستفادة من غنائم الحرب، كان النهب بمثابة جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة لزعزعة استقرار إريتريا، قدم هذا الانخفاض المفتعل دليلا جديدا استحالة الجدوى الاقتصادية للاستقلال.

هدفت هذه المكائد إلى دعم المنطق الكامن وراء خطة التقسيم إن إريتريا غير القادرة على البقاء اقتصادياً، وغير المستقرة سياسياً، والمتنافرة اجتماعياً، لن تكون مرشحاً محتملاً لإقامة دولة مستقلة وهدفاً سهلاً للتقطيع في محكمة الدبلوماسية الدولية المرنة.

استشهد البريطانيون بالضائقة الاقتصادية المخططة، والخلاف السياسي، والتقلبات الاجتماعية كحجج للضعف الإريتري، وقدموها كدليل على عدم القدرة الاقتصادية والسياسية لاستقلال إريتريا، ومن عجيب المفارقات أن هذا حدث أثناء شفق الإمبراطورية البريطانية وبعد تحرير إثيوبيا من الاحتلال الإيطالي، عندما كانت رياح التغيير من أجل الاستقلال الوطني تهب في الهواء، أثرت هذه المخططات على شكل واتجاه التنظيم السياسي الإريتري وعمقت بشكل مصطنع انقساماته الاجتماعية ربما يكون قد أنشأ أيضًا قاعدة انتخابية مضللة لمشروع الاتحاد مع إثيوبيا، لكنهم فشلوا في النهاية في حشد الدعم لخطة تقسيم إريتريا.

III. ظهور الوعي الوطني الإريتري الناشئ وكيف حاول البريطانيون وإثيوبيا إحباط حركات الاستقلال

من طبيعة النظام الاستعماري أن يسعى إلى تدمير "الثقافة الوطنية" بشكل منهجي وتعزيز ثقافة "الإقليمية" و"الانفصالية" في منافسة مع ثقافة وحدة الشعب المستعمر، في خدمة الهيمنة الاستعمارية.وفي ظل هذه الفرضية، وضع البريطانيون خطة لتقسيم إريتريا على أساس عوامل عرقية وإقليمية ودينية ، تم تصميم المخطط لتعزيز "الانفصال"، مما دفع الحركة الوطنية الناشئة إلى اللجوء إلى الجهوية /الدين كمبدأ تعبئة، والحث على تشكيل أحزاب سياسية على أسس إقليمية ودينية ولغوية بعد إعداد الخطة، خططت الإدارة العسكرية البريطانية (BMA)لتحديد الاختصاصات ودفع النقاش الداخلي حول مستقبل إريتريا بطريقة تهدف إلى تعزيز الانقسامات العرقية والإقليمية والدينية داخل الحركة القومية و تقسيم البلاد .في أكتوبر 1943، أعلن كبير الإداريين العسكريين البريطانيين أنه سيُسمح للإريتريين من الآن فصاعدًا بمناقشة الشؤون السياسية لبلادهم والتعبير عن آرائهم حول مستقبلها بطريقة منظمة، مما أدى إلى مناورات مكثفة وموجة من الأنشطة لتشكيل الأحزاب السياسية.

في أغسطس 1944، كتب العميد لونجريج مقالًا تحت اسم مستعار لحد سكان المرتفعات المسيحيين الإريتريين الناطقين بالتغرينية، وقام بترجمته ونشره في صحيفة التغرينية الأسبوعية التي تديرها مؤسسة نقد البحرين، Semunawi Gazetta . صور المقال إريتريا مقسمة بشكل معقد بين منطقتين وشعبين وثقافتين رئيسيتين المرتفعات التي يسكنها الناضقون بالتيجرينية المسيحيون والأراضي المنخفضة التي يسكنها معظمهم من المسلمين الناطقين بالعربية.

ولإخفاء التصميم البريطاني بزي الرغبات الإريترية، رأى المقال أن سكان المنخفضات يرغبون في الاتحاد مع السودان الذي يشتركون معه في التقارب التعليمي والتجاري والديني ورأى أيضًا أن سكان المرتفعات يرغبون في الاتحاد وإقامة دولة واحدة مع التيغراي في شمال إثيوبيا الذين يشتركون معهم في تقارب عرقي وديني وثقافي وتاريخي وتعليمي وتقليدي وتراث أكسوميت مشترك .هدف المقال إلى تمهيد الطريق لتنفيذ الخطة البريطانية لتقسيم إريتريا، وسعى إلى توجيه النقاش الوطني وتقسيم الجسم السياسي الإريتري على أسس إقليمية ودينية ولغوية، ودق إسفينًا بين سكان الهضبة وسكان المنخفضات ، والمسيحيين والمسلمين، والتغرينية والتغري/المتحدثين بالعربية.

لقد مهد الطريق لتشكيل الأحزاب السياسية على أساس الانتماء دون الوطني؛وتشجيع استخدام الاعتبارات الطائفية كمبدأ تعبئة أساسي للتنظيم السياسي من أجل تقويض الوحدة الوطنية وتقسيم البلاد وتسهيل تحقيق خطة التقسيم، وكان الهدف من الدعوة إلى إقامة دولة تيغراي الكبرى والتنازل عن غرب إريتريا للسودان هو زرع الفتنة والانقسام الوطني على أسس طائفية واستهدفت وحدة الشعب الإريتري وسلامة أراضي إريتريا.

من شأن التقسيم أن يعكس العملية التاريخية لتشكيل الدولة الاستعمارية، ويبطل ديناميكيات تكوين إريتريا، ويمحو الهوية الوطنية الإريترية.ومن ثم، اتهم

الإيطاليون البريطانيين باتباع سياسة فرق تسد المتعمدة (فرق تسد) في تشجيع الوحدويين في الهضبة والرابطة الإسلامية في الأراضي المنخفضة؛وإدخال اللغتين العربية والتغرينية في النظام المدرسي؛إفقار الإقليم؛وإثارة الفتنة الطائفية خدمة لخطة التقسيم وتآمرت السلطات البريطانية لتوسيع الانقسامات الاجتماعية، والتحريض على الاحتكاك الديني، واستعداء العلاقات بين الطوائف، وتسميم المناخ السياسي.لقد اتخذوا إجراءات ضارة بالوحدة الوطنية والوئام المجتمعي بينما سمحوا بتعطيل النظام العام والأمن من خلال فشلهم، على سبيل المثال، في منع العنف الذي ارتكبه الجنود السودانيون المسلمون والذي استهدف المدنيين المسيحيين.وفي السياق نفسه، أدى الإحجام عن مواجهة اللصوصية السياسية المسلحة المدعومة من إثيوبيا والتي شنت حملة علنية من الاغتيالات والترهيب والتهديدات ضد القادة البارزين وأنصار كتلة الاستقلال، إلى تغذية انعدام الأمن، وإفساد المنافسة السياسية السلمية، وإذكاء التوتر الاجتماعي المزيج الغريب من التبني كانت السياسات الطائفية والفشل في منع العنف الحزبي تهدف إلى إثارة السخط الشعبي، والتحريض على العداوات الدينية، وتقويض وحدة الحركة القومية، ظهرت حركة قومية ناشئة تطالب بالاستقلال من أجل إريتريا موحدة، سليمة داخل حدود المعاهدة الاستعمارية، في معارضة هذه المناورات وعبّرت عن النفور الشعبي من خطة التقسيم والعداء للمشروع الاتحادي.

تحدت الحركة القومية الإريترية الناشئة المصالح الإمبراطورية البريطانية والمخططات التوسعية الإثيوبية، وكانت معارضة خطة التقسيم، على وجه الخصوص، سبباً في تحفيز الرأي العام الإريتري للدفاع عن المصير المشترك، وتعزيز الوعي الشعبي بالهوية الوطنية المشتركة، وتحفيز حركة المقاومة القومية.

IV. حرمان إريتريا من الاستقلال من قبل الولايات المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 390 أ (5) والاتحاد المزيف

وبعد عقد من النضال العنيف خلال الحكم الاستعماري البريطاني ووسط مناخ مليئ بالمؤامرات الإمبريالية، عُرضت قضية حق الإرتريين في تقرير المصير على الأمم المتحدة وتم تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الأمر ومع ذلك، واجه الشعب الإريتري قيودًا كبيرة في التعبير عن رغبته في الحكم الذاتي، سواء داخل إريتريا أو في الأمم المتحدة ينبع هذا التقييد من الموقف المحدد مسبقًا للولايات المتحدة الإمبريالية، التي ظهرت كقوة إمبريالية أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جانب حلفائها، الذين قرروا بالفعل أن سعي إريتريا للاستقلال لن يتم قبوله، مما يملي صير الشعب الإريتري

كانت العوامل الدائمة التي أثرت على مصالح القوى العظمى في إريتريا متعددة الأوجه حيث يمثل موقع إريتريا الاستراتيجي على البحر الأحمر، الذي يعمل كحلقة وصل حاسمة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، عامل جذب رئيسي بسبب قربها من الشرق الأوسط الغني بالنفط بالإضافة إلى ذلك، فإن الميزة الفريدة التي تتمتع بها العاصمة أسمرة كمنصة مراقبة لرصد كل من الخصوم والحلفاء زادت من أهميتها إن الأهمية الجيوسياسية والدبلوماسية خلال ذروة الحرب العالمية .المنطقة لإثيوبيا داخل أفريقيا زادت من جاذبية الثانية ، استولت الولايات المتحدة، التي سرعان ما حلت محل المملكة المتحدة عام 1942 لتكون بمثابة . في كقوة عالمية رائدة، على راديو مارينا في أسمرة مركز اتصالات في زمن الحرب

وفي عام 1953، أنشأت محطة كاجنيو، وهي قاعدة اتصالات عسكرية واستخباراتية رئيسية الموقع الاستراتيجي والارتفاع لأسمرا، المحاذي طوليًا لموسكو، قدم للقاعدة العسكرية الأمريكية ميزة فريدة لمراقبة اتصالات الكرملين،

ونتيجة لذلك، أصبحت إريتريا عنصرا محوريا في استراتيجية الدفاع الأمريكية بعد الحرب ضد التوسع السوفيتي المحتمل في الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

كان إنشاء محطة كاجنيو بمثابة بداية التدخل الأمريكي في الشؤون الإريترية، مما مهد الطريق لتدخل أمريكي طويل الأمد في المنطقة مع آثار كبيرة مزعزعة للاستقرار. وفي خضم التنافس المتطور بين القوى الكبرى فيما يتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، أدت رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على هذه القاعدة الحيوية إلى اتخاذ قرار سياسي بعد عقد من الزمن .وقد أعطى هذا القرار الأولوية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية على حق إريتريا المشروع في تقرير المصير واستقرار المنطقة على المدى الطويل، في سياق الحرب الباردة.

وقد لخص جون إف دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك وممثلها لدى الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا الموقف في بيانه "***من وجهة نظر العدالة، فإن رأي الشعب الإرتري يجب أن يحظى بالاعتبار ومع ذلك فإن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الأحمر والسلام العالمي تحتم ربط البلاد [إريتريا] بحليفتنا إثيوبيا***".

أن الإمبريالية التي استفادت من التكتيكات الاستعمارية الجديدة لتعزيز مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حددت نظام هيلا سيلاسي كحليف مطيع وتحركت لإخضاع الشعب الإريتري تحت حكم هيلي سلاسي الإقطاعي.

وأجبرت الولايات المتحدة إريتريا على الانضمام إلى اتحاد زائف مع إثيوبيا، ثم حصلت بعد ذلك على اتفاقية دفاع مشترك مدتها 25 عامًا.في عام 1953، مع استبعاد إريتريا من عملية صنع القرارسمحت هذه الاتفاقية للولايات المتحدةلإنشاء قاعدة عسكرية مهمة في محطة كاجنيو Kagnew في إريتريا

علاوة على ذلك، رحبت إثيوبيا، في مساعيها التوسعية، باستغلال إسرائيل للأراضي والمياه الإريترية، وسمحت لإسرائيل بإقامة قواعد بحرية واستخباراتية على جزر مثل حالب وفاطمة بالقرب من مضيق باب المندب لمراقبة شؤون الشرق الأوسط.

وبعد انهيار محاولتها استيعاب جزء من إريتريا في المستعمرة السودانية، تبنت بريطانيا أيضًا موقفًا مشابهًا لموقف الولايات المتحدة استغلت السلطات البريطانية الأزمة السياسية والضائقة الاقتصادية التي خلقتها لتلفيق تقارير مضللة تشير إلى أن إريتريا المستقلة سوف تفتقر إلى الجدوى الاقتصادية والاستقرار السياسي وتمشيا مع الأهداف الإمبريالية، طالب نظام هيلا سيلاسي بعد ذلك بجرأة بالسيطرة على إريتريا، مؤكدا على اتحاد إريتريا التاريخي مع إثيوبيا الكبرى على مدى آلاف السنين. لتأكيد على حاجة إثيوبيا الماسة للوصول إلى البحر من أجل بقائها كمبرر لضم إريتريا خلال تلك الحقبة، كان انتشار الولايات المتحدة الإمبريالية والقوى الرجعية على مستوى العالم واضحة بشكل صارخ داخل الأمم المتحدة في عام 1952، وتجاهلاً للنداءات المشروعة للدول الأعضاء، ولا سيما الدول الاشتراكية ، كلفت الأمم المتحدة إريتريا بتشكيل اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا تحت الحكم الإمبراطوري لهيلاسيلاسي بعد سبعين عامًا من القمع الاستعماري، أخضعت المخططات الإمبريالية والاستعمارية الشعب الإريتري لعقد آخر من الهيمنة الأجنبية.

على الرغم من التقرير البريطاني السري الذي يشير إلى أن ما يقرب من 75% من الإريتريين يفضلون الاستقلال، فقد رعت الولايات المتحدة قرار الأمم المتحدة رقم 390 (5) أ (1950)، الذي اقترح اتحاد إريتريا مع إثيوبيا وكان هذا إنكار حق إريتريا في تقرير المصير سبباً في زرع بذور الحرب الإثيوبية الإريترية التي دامت ثلاثين عاماً(1961-1991) كان ضم إثيوبيا لإريتريا، والذي سهلته

تواطؤ الولايات المتحدة وإذعان الأمم المتحدة، سبباً في إشعال شرارة واحدة من أطول حروب التحرير الوطني وأكثرها وحشية في تاريخ أفريقيا الحديث.

كان قرار الولايات المتحدة بحرمان إريتريا من استقلالها ودعم اتحادها مع إثيوبيا مدفوعاً بمصالح استراتيجية، بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على قاعدة كاجنيو، والسيطرة على البحر الأحمر، وتأمين إمدادات النفط من شبه الجزيرة العربية لقد طغت هذه الأولويات على التطلعات المشروعة للشعب الإريتري في تقرير المصير، مما أدى إلى عقود من الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، وعلى الرغم من هذه النكسة، ظل الشعب الإريتري حازمًا في سعيه لتحقيق الحكم الذاتي الوطني، مما أدى إلى شحذ وعيه وتحديد خصومه وتعزيز عزيمته وقدراته التنظيمية.

الاتحاد "المزيف" وحله

في عام 1950، أصدرت الأمم المتحدة قرارًا ينص على اتحاد إريتريا كوحدة مستقلة مع إثيوبيا، تحت سيادة التاج الإثيوبي وقد تم اتخاذ هذا القرار دون النظر إلى مصالح ومشاركة وموافقة الشعب الإريتري، وهو ما يتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في حق الشعوب المستعمرة والمعالة في الحكم الذاتي وعلى الرغم من دعمه لوحدة إريتريا وسلامتها الإقليمية، فإن القرار الفيدرالي نفى بشكل أساسي حق الشعب الإريتري المشروع في تقرير المصير، وكان مجرد مقدمة للهيمنة الإمبريالية الإثيوبية.

ويبدو أن واضعي قرار الأمم المتحدة رقم 390 (أ) قد خططوا عمداً لغياب القيود المؤسسية ذات المصداقية أو الضمانات القابلة للتنفيذ وجرد الاتحاد إريتريا من السيادة الوطنية ومن حق تطوير القدرة على الدفاع عن النفس، دون توفير ضوابط داخلية أو خارجية ضد أي انتهاك لحكمها الذاتي واستغلت إثيوبيا هذا

الضعف الهيكلي للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية لإريتريا، على الرغم من أن هذا التدخل يتعارض بشكل مباشر مع نص وروح القرار الفيدرالي للأمم المتحدة.

كان المجتمع الدولي يعتمد ظاهريًا على "حسن نية الإمبراطور" للوفاء بتعهده بحماية سلامة القانون الفيدرالي والدستور الإريتري .وقد أتاح هذا الترتيب لإثيوبيا إمكانية إضفاء الطابع الديمقراطي على نظامها السياسي، وتحديث اقتصادها، وجعل الاتحاد الفدرالي يعمل ومع ذلك، اختارت إثيوبيا تفويت الفرصة لبناء اتحاد فيدرالي قابل للحياة، وقررت التخلي عن أي ادعاء لمراقبة الحكم الذاتي الإريتري، واختارت جر إريتريا إلى الأسفل بدلاً من رفع نفسها إلى الأعلى لقد انتهكت إثيوبيا علناً الضمانات التي سمحت لإريتريا بإدارة شؤونها الداخلية بحرية على سبيل المثال، عندما احتج أعضاء الجمعية الإريترية على التعدي الإثيوبي على الولاية القضائية المحلية الإريترية، قيل لهم بصراحة أنه لا ولن توجد شؤون داخلية أو خارجية فيما يتعلق بمكتب ممثل صاحب الجلالة الإمبراطورية،شؤون إريتريا تهم إثيوبيا ككل والإمبراطور.

وقد سمح هذا الافتقار الصارخ لضبط النفس الإمبراطوري لطموحات إثيوبيا في الهيمنة بالظهور وتفكيك الاتحاد ولم يكن كافياً أن تحصل إثيوبيا على السيادة على إريتريا، والوصول إلى البحر، والسيطرة على مالية إريتريا، وموانئها، وشؤونها الخارجية، وتجارتها الدولية .وكان لا بد من ابتلاع إريتريا بالكامل ومحو كل آثار وضعها الخاص تماما على سبيل الاستعجال .وبعد ثلاث سنوات فقط من إنشاء الاتحاد، أجبرت إثيوبيا الرئيس التنفيذي المنتخب لإريتريا على الاستقالة بسبب وقوفه ضد تجاوزاتها للقانون الاتحادي، وعينت مسؤولاً إريتريًا مطيعًا

من اختيارها مكانه بمجرد أن فرضت " رئيسًا تنفيذيًا" سهل الانقياد حريصًا على تنفيذ أوامرها، سارعت إثيوبيا بزوال الاتحاد.

إن تجاهل إثيوبيا للالتماسات والاحتجاجات المتكررة والتدخل العنيف قد أثار استياء معظم الإريتريين ونفورهم أثناء استخدام الحزب الوحدوي(UP) كأداة رئيسية للتدخل في الشؤون الداخلية لإريتريا لتقويض الحكم الذاتي الإريتري ، تخلصت إثيوبيا من وهميشت وخانت وأبعدت حتى أكثر المتعاونين السابقين ولاءً لها في الحزب الوحدوي (UP) والرابطة الإسلامية من غرب إريتريا ، وحولتهم إلى فيدراليين أقوياء قاوموا تعديها ودافعوا عن صلاحيات إريتريا ((قرار الأمم المتحدة رقم 390 (أ)، 1950). وعلى نحو متزايد، أدت خيانة إثيوبيا إلى حشر حلفائها الوحدويين السابقين في معارضة مفتوحة، مما دفع الكثيرين إلى الانضمام إلى صفوف حركة الاستقلال الناشئة.

وفي أماكن أخرى من أفريقيا، تم تسهيل عملية إنهاء الاستعمار من خلال استخدام مبدأ تقرير المصير كأداة قوية لشن وإضفاء الشرعية على المقاومة الوطنية للاستعمار الأوروبي، وتحقيق الحكم الذاتي ومع ذلك، كان القرار الفيدرالي للأمم المتحدة مجرد ستار من الدخان لاستبدال شكل جديد من الحكم الاستعماري الأفريقي بالشكل القديم للنظام الاستعماري الأوروبي، بما يتعارض مع مبدأ تقرير المصير ومن خلال وكالة الأمم المتحدة، أصبحت إريتريا حملا مضحيا على مذبح الاتحاد الفيدرالي لصالح المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وبعد حرمانها من حق إقامة علاقاتها الخارجية الخاصة، وجعلها تعتمد، من بين أمور أخرى، في شؤونها المالية والدفاعية على إثيوبيا، أصبحت إريتريا في النهاية ضحية للاحتلال العسكري الوقح وبالتالي فإن فرض الأمم المتحدة للاتحاد الإثيوبي الإريتري والقبول بإلغائه يشكل انتهاكاً لمبدأ تقرير المصير وبذر

بذور الصراع بين الجارتين.وقد أثبتت الإستراتيجية التي تبنتها إثيوبيا أنها هدّامة، حيث أدت تصرفاتها إلى تأجيج الرأي العام الإريتري ، وإثارة السخط الشعبي، وحشد الدعم للنضال المسلح من أجل التحرير.

الجزء الثالث: الثورة الإريترية والجغرافيا السياسية "للثائرين"

I. تفكيك الاتحاد وبدء الكفاح المسلح

شهدت فترة الاتحاد تصاعداً في الصراع السياسي، مع تزايد النشاط لا سيما من جانب العمال والطلاب والفصائل الوطنية انتهكت إدارة هيلا سيلاسي الإقطاعية، المهددة بالمقاومة الإريترية المتصاعدة، الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور الإريتري، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمع والحركة ومن خلال نشر القوات العسكرية لقمع النضال الوطني المزدهر، لم تؤدي الإجراءات القمعية التي اتخذها النظام إلا إلى تعزيز تصميم الشعب الإرتري، مما أدى إلى التنظيم السري وتصاعد الأعمال الثورية.

في الخمسينيات، قبل المعارضة المسلحة، احتج الإريتريون بشدة على الانتهاكات المتكررة لشروط الاتحاد ، إلا أن مناشداتهم لم تلق آذانًا صماء وفي مواجهة الانتهاكات الإثيوبية للقانون الاتحادي الذي أقرته الأمم المتحدة، شارك القادة

الإريتريون في الجهود الدبلوماسية وقد قدموا أنفسهم أمام الأمم المتحدة، وقدموا بيانات مكتوبة، وناشدوا الحكومة الإثيوبية في نوفمبر 1957، ناشد ولدآب ولد ماريم وعمر قاضي، اللذين يمثلان وجهات نظر مختلفة حول مستقبل إريتريا، الأمم المتحدة لوقف تعديات إثيوبيا على الحكم الذاتي الإريتري، محذرين من أن استمرار المأزق الدبلوماسي يمكن أن يؤدي حتما إلى صراع بسبب تزايد السخط بين الإريتريين .ردًا على النداءات المتواضعة للإريتريين من أجل الحفاظ على الاتحاد، تبنى الإمبراطور هيلا سيلاسي موقفًا أكثر صرامة.وفي عام 1957، نظم الطلاب احتجاجات حاشدة ضد الانتهاكات الجارفة، وبلغت ذروتها في إضراب عام في أسمرة ومصوع في 10 مارس 1958. وردت حكومة أديس أبابا بلا رحمة، حيث أطلقت القوات النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط أكثر من خمسمائة ضحية، مما يؤكد اثنين من الإريتريين. القوميين أن الاحتجاج السلمي لم يعد وسيلة قابلة للتطبيق.

لجأ النظام الإثيوبي إلى أساليب عنيفة بشكل متزايد لقمع الاضطرابات السياسية المتصاعدة في إريتريا لقد أخضعت قوات الشرطة الإريترية وحرضت الفصائل الإرهابية على زرع الفوضى وترهيب المعارضين في جميع أنحاء البلاد في عرض وقح. في عام 1958، قام النظام الإثيوبي بإزالة العلم الإريتري، واستبدل لقب "الحكومة الإريترية" بـ "الإدارة الإريترية" على الرغم من المعارضة الشديدة من الشعب الإريتري. ونتيجة لذلك، تم تفكيك الهوية الإريترية بشكل منهجي، مع التلاعب بالبرلمان الإريتري كأداة مطيعة في هذا التخريب. وواجه البرلمانيون الذين قاوموا الحل المنسق للهياكل الحكومية الترهيب والإكراه، مما أدى في كثير من الأحيان إلى نفيهم القسري.

وبسبب عدم رضاه عن هيمنته السياسية السائدة في إريتريا، حول النظام الإثيوبي تركيزه نحو تدمير الاقتصاد الإريتري. ومع استمرار النظام في تكتيكاته

الاستبدادية، قام بتفكيك الصناعات بشكل منهجي، مما أجبر الصناعيين ورجال الأعمال على نقل مشاريعهم إلى إثيوبيا. تلا ذلك نزوح جماعي للعمال، حيث هاجروا إلى إثيوبيا والدول المجاورة بحثًا عن لقمة العيش. وكانت إحدى نتائج الانتهاك المنهجي للقانون الاتحادي والدستور الإريتري هي تحويل الإيرادات الإريترية المشروعة إلى خزائن الحكومة الإثيوبية، مما عجل بالانهيار المالي للحكومة الإريترية. وفي ظل نضالها من أجل الصمود، فرضت السلطات الإريترية ضرائب باهظة، مما أدى إلى زيادة نيران السخط العام على نطاق واسع.

في أعقاب حملة القمع، شكل المنفيون المقيمون في السودان حركة التحرير الإريترية (المشار إليها فيما بعد بـ ELM) في أواخر الخمسينيات. وقد حظيت حركة تحرير السودان، التي يُشار إليها باسم محبر شوعتي (مجموعة السبعة) داخل إريتريا بسبب خلاياها السرية، بدعم واسع النطاق وشاركت في جهود تحريضية ودعائية واضحة، وإن كانت تفتقر إلى فصيل مسلح. في يوليو 1960، أخذ الطلاب الإريتريون مع العديد من القوميين، بما في ذلك إدريس محمد آدم، الرئيس السابق للجمعية الإريترية، زمام المبادرة لإنشاء أساس لحركة مسلحة، مما أدى إلى تشكيل تنظيم جبهة التحرير الإريترية (المشار إليها فيما يلي بجبهة التحرير الإريترية).

وبمرور الوقت، اشتد الصراع غير القابل للتسوية بين دعوة الإرتريين إلى الاستقلال وطموحات هيلا سيلاسي التوسعية. في نهاية المطاف، متجاهلاً العدالة وحقوق الشعب، ومستغلاً التصويت القسري في الجمعية الإريترية كذريعة، قام هيلا سيلاسي من جانب واحد بإلغاء الحكم الفيدرالي، معلناً إريتريا مقاطعة إثيوبية.لم يكن هذا الإجراء مصرحًا به، إذ لم يكن للإمبراطور الإثيوبي ولا للبرلمان الإريتري الحق في حل الاتحاد؛ وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة

هي الوحيدة التي كانت تمتلك هذه السلطة، وهي المنظمة نفسها التي أنشأت الاتحاد في المقام الأول. وسارع الشعب الإريتري وقيادته إلى الاحتجاج على الانتهاكات الصارخة للقانون الاتحادي. وتوقعوا أن تتدخل الأمم المتحدة، بصفتها منشئ الإطار الفيدرالي والوصي عليه، لوقف الإلغاء الأحادي الجانب وضمان التنفيذ السليم للاتحاد. ونتيجة لذلك، تم إرسال ممثلين إريتريين ومراسلات عديدة لإطلاع المجتمع الدولي على المظالم التي ارتكبتها الإدارة الإثيوبية فيما يتعلق بالاتحاد وحكم إريتريا. وعلى الرغم من هذه التوقعات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فقد ثبت في نهاية المطاف أنها مجرد أوهام لا أساس لها من الصحة مدعوما بدعم متعمد من الولايات المتحدة الإمبريالية ، التي كان لها تأثير عالمي كبير، واجه عدوان هيلا سيلاسي ضد إريتريا مقاومة دولية ضئيلة. ونتيجة لذلك، وجدت إريتريا، من خلال مكائد الولايات المتحدة، نفسها مستعمرة لإثيوبيا.

في الأول من سبتمبر عام 1961، بدأ إدريس حامد عواتي الكفاح المسلح بمهاجمة موقع للشرطة في غرب إريتريا. لقد كانت مهمة جبهة التحرير الإريترية واضحة وحازمة تحقيق الاستقلال الوطني الكامل. بعد عقد من القهر الفيدرالي وثمانين عامًا متراكمًا من القمع الاستعماري، مع عشرين عامًا مخصصة للمقاومة السياسية المنظمة، وجد الشعب الإريتري أن اللجوء إلى العنف شر لا بد منه.

كان هذا القرار متجذرًا في الاقتناع بأن القوة المسلحة وحدها هي القادرة على مواجهة القمع العنيف للمضطهدين، وهو رد فعل ولد من لامبالاة العالم بجهودهم السلمية - المظاهرات، والإضرابات، والنداءات الموجهة إلى الأمم المتحدة، وغير ذلك - حيث أصبحوا أهدافًا للقمع العدوان والوحشية الإثيوبية. ومع اكتساب المقاومة المسلحة للشعب الإريتري زخما، أطلق نظام هيلا سيلاسي، بدعم من القوات الإمبريالية، العنان للفظائع الشديدة ضد الشعب الإريتري. قام نظام هيلا

سيلاسي، بوحشية غير مسبوقة وبطريقة غير إنسانية، بذبح واغتيال وحرق الآلاف من الأطفال والنساء والمسنين الإرتريين، وسجن وتعذيب الآلاف من الوطنيين الإرتريين، وأحرق المئات القرى .

II. الطريق الشاق والطويل نحو الوحدة

بحلول عام 1965، نمت عضوية جبهة التحرير الإريترية بشكل ملحوظ من حيث العدد والتنوع.اتخذ المجلس الأعلى، الذي يعمل من مقره البعيد في القاهرة، قرارًا بتعزيز سيطرته على الحركة من خلال إعادة هيكلة جيش التحرير الإريتري)المشار إليه فيما يلي بـ (ELA إلى أربع مناطق إقليمية متميزة بناءً على عوامل مثل العرق والدين ومكان المنشأ. .استوحى مخطط الخطة من نجاح جبهة التحرير الوطني الجزائرية (من الآن فصاعدا، جبهة التحرير الوطني)، التي حققت النصر بعد حملة حرب عصابات دامت ثماني سنوات وبلغت ذروتها في عام 1962. وقد تم تقسيم الهيكل العسكري لجبهة التحرير الوطني إلى ست مناطق إقليمية (ولايات)، كل منها تعمل بمثابة كيان عسكري وإداري مستقل يشرف عليه قائد المنطقة المعين.في محاكاة لهذا النموذج، أنشأت ELF في البداية أربع مناطق مماثلة وأضافت منطقة خامسة بعد مرور بعض الوقت .

تهدف الاستراتيجية إلى إنشاء جيوش مناطق تتألف في المقام الأول من السكان المحليين، ومهمتها تحرير مناطقهم لتحفيز المشاركة على نطاق أوسع في الكفاح المسلح.ولمنع هيمنة المقاتلين من منطقة واحدة، حددت القيادة عدد المجندين من أي منطقة بنسبة 30٪ بينما فرضت على القائد أن ينحدر من المنطقة.تم التخطيط للمراجعات كل ستة أشهر لضمان الفعالية.

هذه المناطق، التي تم تنظيمها في البداية على أسس عرقية وإقليمية لحشد الدعم، تحولت بدلاً من ذلك إلى ساحات للصراع والاستغلال.وبدلاً من التعاون، بدأت

المناطق الإقليمية المختلفة داخل جبهة التحرير الإريترية تتنافس مع بعضها البعض، وتعمل بنشاط على تقويض الفصائل المتنافسة، وبالتالي إهمال القضية الوطنية المزعومة التي زعمت أنها تدافع عنها.استغل القادة الذين ترأسوا هذه المناطق مناصبهم لانتزاع الموارد من الناس، وفرض الغرامات، وابتزاز أموال الحماية، واستغلال نقاط الضعف في المجتمعات الفقيرة بالفعل.ويتناقض هذا الواقع بشكل صارخ مع الفكرة المثالية القائلة بأن مواءمة المناطق مع العرق والدين من شأنه أن يعزز المزيد من التضامن والدعم بين السكان، وحولت مئات الآلاف إلى لاجئين، ودمرت الحياة الاقتصادية للبلاد، وقمعت ثقافات ولغات الشعب وأصبحت السبب الرئيسي لانتشار الفقر والمرض في البلاد.

وصلت شدة المنافسات بين المجموعات إلى مستويات عالية لدرجة أن الهدف الشامل المتمثل في تحقيق الاستقلال إما طغى عليه أو تم تجاهله بشكل رئيسي خلقت هذه الظروف المتنافرة بيئة مهيأة لتآكل رأس المال الاجتماعي المترابط والمجسور، وهو نفس النسيج الذي كان من الممكن أن يوحد ويربط بين الفصائل المتباينة داخل الحركة. في عام 1966، واجهت جبهة التحرير الإريترية أزمة داخلية عميقة اتسمت بالصراعات والتوترات التي لا هوادة فيها والتي تجلت في انعدام الثقة والشك والإكراه والفساد وخنق الحريات الفردية ولم تؤدي هذه البيئة المضطربة إلى كسر المنظمة فحسب، بل أضعفت أيضًا بشكل كبير تماسكها العام وعلى الرغم من الجهود الأولية التي بذلتها حركة التصحيح والوحدة اللاحقة التي تحققت بين جيوش المنطقة، إلا أن التحديات استمرت. كان المؤتمر الذي عُقد في عام 1969، والذي وحد المناطق الخمس، بمثابة علامة بارزة ولكنه زرع أيضًا بذور انقسام أكثر عمقًا داخل الحركة .إن نتائج المؤتمر، رغم تواضعها وإصلاحيتها، إلا أنها فشلت في إرضاء جميع الفصائل، مما أدى إلى مزيد من الخلاف والانقسامات تعقد النضال من أجل الوحدة داخل حركة التحرير الإريترية بسبب الاختلاف في التفاهم السياسي بين القادة الأكبر سنا في الخارج والجيل

الأصغر من المقاتلين الذين اكتسبوا نفوذا على الأرض وكان الضغط من أجل الإصلاح، ولا سيما إلغاء الهيكل المناطقي لجبهة التحرير الإريترية، نقطة خلاف مركزية وتهدف جهود الإصلاح إلى إعادة تنظيم القيادة وتعزيز الكفاءة وزيادة المشاركة الشعبية في النضال من أجل التحريرعكست الصراعات الداخلية وحركات الإصلاح داخل جبهة التحرير الإريترية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التحديات الأوسع التي واجهتها حركة الاستقلال الإريترية أدى الافتقار إلى برنامج سياسي واضح، وقيادة فعالة، وهيكل تنظيمي قوي إلى إعاقة التقدم.وعلى الرغم من هذه العقبات، واصل الشباب الإريتري الانضمام إلى الكفاح المسلح، مما سلط الضوء على صمود وإصرار الشعب الإريتري لتحقيق الاستقلال.

بحلول بداية عام 1970 ، نجح عدد كبير من المنشقين في الهروب من الاضطهاد الذي حرضت عليه قيادة جبهة التحرير الإريترية ولجأوا إلى منطقة دنكاليا الساحلية وفي يوليو 1970، أسسوا "قوات التحرير الشعبية في الوقت نفسه شكل فصيل من المنشقين "قوات التحرير الشعبية 2" في الجرف الشرقي ، وبحلول فبراير 1972، توصلت هذه المجموعات، إلى جانب فصيل ثالث، إلى اتفاق للاندماج تدريجيًا والاندماج في كيان واحد.تحقق هذا التوحيد في أواخر عام 1973، مما أدى إلى تشكيل قوات التحرير الشعبية الإريترية، والتي أعيدت تسميتها فيما فيما بعد بالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)) خلال مؤتمرها الافتتاحي في عام 1977.

إن تركيز الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على ضرورة الثورة الاجتماعية إلى جانب الصراع المسلح، إلى جانب استراتيجيات التجنيد الماهرة، شكل تحديًا لجبهة التحرير الإريترية وفي وقت لاحق، قامت جبهة التحرير الإريترية بتعديل أجندتها السياسية، على الرغم من أن هذه التعديلات ظلت خطابية في المقام الأول.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا هي التي بدأت في تنفيذ مبادرات ملموسة للتحول المجتمعي في إريتريا .بحلول أواخر السبعينيات، برزت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا باعتبارها القوة المهيمنة في إريتريا وفي عام 1981، وفي أعقاب المواجهات بين الفصيلين، طردت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا مقاتلي جبهة التحرير الإرترية من معقلهم في ولاية بركة، وأجبرتهم على الفرار إلى السودان.

III. إثيوبيا حصان طروادة في التنافس الجيوسياسي الكبير

كانت الإطاحة بالإمبراطور هيلي سلاسي وصعود المجلس العسكري (الدرق) في إثيوبيا عام 1974 بمثابة نقطة تحول مهمة في تاريخ البلاد لقد حدث سقوط نظام هيلي سيلاسي، الذي كان يُنظر إليه باعتباره حارساً للإمبريالية، على خلفية ظروف دولية وإقليمية معقدة يمكن أن يعزى زوال حكم هيلا سيلاسي إلى عوامل مختلفة لقد نهض الشعب الإثيوبي، الذي تعرض لفترة طويلة للشوفينية والقمع الوطني والحرمان الشديد في ظل النظام الإقطاعي، في صراع مرير من أجل حقوقه لقد عانى السكان، الذين يعانون من الفقر والمرض والأمية سنوات من الاستغلال والتهميش بالإضافة إلى ذلك، ساهم نضال الجماهير الإريترية من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي في سقوط النظام.

كانت الانتفاضة ضد هيلي سلاسي مدفوعة بالرغبة في إنهاء الاستغلال الاقتصادي من قبل اللوردات الإقطاعيين والرأسماليين البيروقراطيين والقوى الإمبريالية سعى العمال والفلاحون وغيرهم من المجموعات المضطهدة إلى إنشاء نظام سياسي جديد يحمي حقوقهم الاجتماعية والسياسية وعلى الرغم من وجود الجماعات التقدمية والحركات الديمقراطية في إثيوبيا، كان هناك افتقار إلى منظمة سياسية موحدة قادرة على تعبئة الجماهير بشكل فعال.

إن غياب قيادة سياسية متماسكة لتوجيه الانتفاضة الشعبية العفوية يعني أن الجماهير الإثيوبية من خلال القوى التقدمية فشلت في الاستيلاء على السلطة السياسية.وبعد فترة من الصراع على السلطة بين التقدميين العسكريين والمدنيين، سقطت السيطرة في نهاية المطاف في أيدي الجيش تولى الدرق السلطة، إيذانا ببدء حقبة جديدة في الحكم الإثيوبي تتسم بالحكم الاستبدادي والتحولات الاجتماعية والسياسية الجذرية إن الانتقال من نظام هيلي سلاسي الملكي إلى نظام الدرق الذي تقوده المؤسسة العسكرية يعكس التفاعل المعقد بين المظالم المحلية، والديناميكيات الإقليمية، والتأثيرات العالمية.

لقد أحدث حكم الدرق تغيرات عميقة في المجتمع الإثيوبي، وكانت لها عواقب بعيدة المدى على مسار البلاد في المستقبل من 1946 إلى 1975بلغت المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة لإثيوبيا 286.1 مليون دولار في شكل منح وقروض، وهي تشكل جزءًا كبيرًا من المساعدة العسكرية السنوية التي تقدمها واشنطن لأفريقيا ولكن بحلول منتصف السبعينيات، تضاءلت الأهمية الاستراتيجية لأديس أبابا مع ظهور دول أفريقية أخرى، مثل كينيا وساحل العاج ونيجيريا، كوجهات استثمارية أكثر جاذبية ذات بنية تحتية حديثة.كما اجتذبت الموارد المعدنية في جنوب أفريقيا وأهميتها الاستراتيجية اهتمامًا متزايدًا من واشنطن، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية البرتغالية وصعود الحكومات ذات الميول الماركسية في موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو .أدت الأهمية المتضائلة لقاعدة كاجنيو وظهور تقنيات الاتصالات البديلة إلى الإغلاق التدريجي لمجمع اتصالات أسمرة مع اقتراب انتهاء المعاهدة بين الولايات المتحدة وإثيوبيا في عام 1978. وفي وقت لاحق، أدى تحول الرئيس كارتر نحو سياسة خارجية تركز على حقوق الإنسان إلى تمهيد الطريق دون قصد. الطريق لزيادة التدخل السوفييتي في إثيوبيا، حيث قام السوفييت بتزويد الأسلحة والتدريب العسكري والدعم السياسي لإثيوبيا لمواجهة الثورة الإريترية.

وفي السنة الأخيرة من التحالف بين الولايات المتحدة وإثيوبيا، سعى النظام الإثيوبي إلى الحصول على مساعدات عسكرية معززة من واشنطن لمحاربة الثورة الإريترية. في مواجهة القيود والتحديات الاقتصادية التي أعقبت حرب فيتنام، واجهت الولايات المتحدة تحديات اقتصادية مساعدات عسكرية محدودة لأفريقيا، على الرغم من أن مبيعات الأسلحة ظلت خيارًا. وفي عام 1975، وسط تعافي إثيوبيا من المجاعة الشديدة، زاد الدرج الحاكم بشكل كبير مشترياته العسكرية من الولايات المتحدة، مما يعكس تحولاً في ديناميكيات السياسة الخارجية والتحالفات الإقليمية دعم الاتحاد السوفييتي في البداية حق إريتريا في تقرير المصير خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، لكنه حول دعمه إلى إثيوبيا بعد الإطاحة بالإمبراطور هيلا سيلاسي في عام 1974 وعزز الاتحاد السوفييتي المساعي العسكرية لإثيوبيا بينما قام بقمع القوميين الإريتريين، مع دول حليفة مثل جنوب اليمن. وليبيا تساعد إثيوبيا في قمع حركة الاستقلال الإريترية وفي عام 1977، بدلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مواقفهما بسرعة في المنطقة، تاركين الحركة الإريترية في مواجهة النظام الإثيوبي الجديد المدعوم من السوفييت بدعم خارجي محدود امتدت الجهود الدبلوماسية الأولية التي بذلتها إريتريا إلى حشد الدعم من الدول الأصغر والأيديولوجيات اليسارية. ولعبت كوبا، على وجه الخصوص، دورًا مهمًا في التعريف بالقضية الإريترية لدول العالم الثالث غير الإفريقية وتسهيل المشاركة الإريترية في المحافل الدولية. وعلى الرغم من النجاحات المبكرة، إلا أن الانقسامات الداخلية والولاءات المتغيرة أعاقت الدعم الكوبي المستمر. وبما أن إريتريا وجدت نفسها مستبعدة من تحالفات القوى العظمى، فقد انحرفت عن ديناميكية الحرب الباردة النموذجية حيث دعمت القوى المتنافسة الفصائل المتعارضة. ومع افتقارها إلى الدعم الدبلوماسي الكبير لتحدي موقف إثيوبيا على الساحة العالمية، اعتمدت المقاومة الإريترية بشكل كبير على الكفاح المسلح لتأكيد استقلالها. ظل التفاعل بين الحرب

والدبلوماسية محوريًا في سعي إريتريا للحصول على الحكم الذاتي، حيث قادت المقاومة المسلحة مبادراتها الدبلوماسية التي تركز على المستوى المحلي. إن فعالية الإريتريين في التعامل مع هذا المشهد الاجتماعي والسياسي المتغير تنبع من قدرتهم الرائعة واستعدادهم لتكييف أيديولوجيتهم وسياساتهم واستراتيجياتهم مع الظروف المتطورة. وعلى الرغم من مواجهة سلسلة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، فقد صاغت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بشكل مبتكر رؤية مقنعة لمستقبل أفضل وقدمت أمثلة ملموسة للتقدم للسكان المنهكين. هذا قد أبقى النهج الديناميكي الثورة حية في حين كانت مناطق أخرى كثيرة في العالم النامي تنحدر إلى الاستبداد والعنف الطائفي والفقر المستمرمنذ الجزء الأخير من عام 1976 فصاعدًا ، تقدم تحرير القرى والبلدات بمعدل غير مسبوق في إريتريا.

وبحلول نهاية عام 1977، كان أكثر من 90% من إريتريا قد وقع تحت سيطرة حركات التحرير الوطني (المشار إليها فيما بعد بالحركات الوطنية).كان هذا التقدم إيذانًا بعصر جديد وتحدي جديد للحركات الوطنية الديمقراطية: مهمة حكم المدن، مما يؤدي إلى تفاعلات وثيقة بين المدنيين في المناطق الحضرية والمقاتلين وأكد هذا التفاعل الحاجة الملحة إلى إرساء القانون والنظام باستخدام نظام يضم أفراداً إريتريين، ليحلوا محل جهاز الدولة الإثيوبية القمعية.ونتيجة لذلك، تم إنشاء الإدارة المدنية.

أصبح مشهد العلم الموقر الذي يزين كل ركن من أركان الشارع، والذي كان في السابق مجرد أمل بعيد المنال، حدثًا شائعًا، مما يمثل لحظة مهمة للعديد من الإريتريين الذين يشهدون علمهم لأول مرة.لقد اختفى القضاء على المخاوف وانعدام الأمن، ورفع حظر التجول الليلي، ووقف الاعتقالات التعسفية أو الإعدام بسبب مخالفات بسيطة مثل التعبير عن المشاعر القومية، أو حيازة مواد معينة،

أو إثارة الشكوك بين الجنود الإثيوبيين، بالنسبة لغالبية الإريتريين كانت إحدى الطرق الحاسمة المستخدمة لتنمية الهوية الوطنية هي تمجيد الانتصارات وإحياء ذكراها عبر الموسيقى والقصائد والأغاني عكست العديد من الألحان الشعبية من تلك الفترة التغييرات المستمرة، وخاصة تحرير المدن، مرددة مشاعر مثل "إريتريا، إريتريا، المدن أصبحت معسكراتنا."وسعياً إلى تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية، نفذت جبهات التحرير إجراءات رمزية وتضمنت هذه اللفتات الرمزية إعادة تسمية الأماكن العامة مثل الشوارع والمباني العامة بأسماء الشهداء والمعارك التاريخية وساحات القتال المهمة، وكلها تحظى باحترام وتبجيل من قبل الشعب في قلب الهوية الجماعية للمجتمع المتخيل، على غرار أهمية مقبرة "الجندي المجهول"، كانت ساحة الشهداء (ميدا سوآت)، التي أقيمت في قلب كل مدينة محررة.

كان التأثير العاطفي لهذه المبادرات على المجتمع الإريتري عميقًا، مما أثار مشاعر وطنية شديدة والمشاركة في مختلف عمليات التحرير بينما استمتعت حركة التحرير بالانتصارات في ذلك الوقت، كانت هناك مؤشرات قوية على أن النظام الإثيوبي، بدعم كبير من الاتحاد السوفيتي وحلفائه، سيحاول استعادة المدن واعتبرت الوحدة داخل الثورة أمراً حاسماً للدفاع عن المنظمات والمناطق المحررة ومع ذلك، قبل أن يتم تحقيق الوحدة، وقع الهجوم الإثيوبي المتوقع وفي غضون فترة وجيزة، تمكن جيش الدرق من استعادة المدن مما لا شك فيه أن الفشل في تحقيق الوحدة داخل الحركة الوطنية للتحرير ساهم في التراجع العسكري الاستراتيجي، على الرغم من أنه ربما لم يكن العامل الحاسم.

وحتى مع وجود حركة تحرير موحدة، لم يكن من المؤكد ما إذا كان بإمكانهم الصمود في وجه القوات الإثيوبية الهائلة المدعومة من الكتلة السوفيتية.شكلت استعادة معظم المدن عقبة كبيرة أمام النضال من أجل التحرير ومع ذلك، فإن

المشاعر الوطنية والتأثير العاطفي والذكريات الدائمة التي غُرست أثناء إدارة الحركة الوطنية للتحرير في تلك المدن، ولو لفترة وجيزة، تركت انطباعًا دائمً.

IV. التحول الاجتماعي الوجه الثاني للثورة خلال تلك الفترة المضطربة من الكفاح المسلح

أظهرت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا مهارات تنظيمية استثنائية وانضباطا و بدأ أعضاؤها الإصلاحات في نظام الأراضي بالتعاون مع قادة المجتمع تم إنشاء مراكز تعليمية وعقدت منتديات عامة لتوصيل أهداف الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بشكل فعال علاوة على ذلك ، أنشأت فرقهم الطبية العديد من العيادات ونشرت وحدات متنقلة في المناطق النائية التي تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية.

ومن خلال تبني سياسة الاكتفاء الذاتي، ضمنت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إيصال الإمدادات الأساسية إلى الناس في المناطق المحررة ومن خلال حشد السكان المحليين في هذه المناطق المحررة حديثًا، عززت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا نفوذها، وأعادت بمهارة استخدام الكثير من الترسانة العسكرية للحكومة الإثيوبية وحولت قوات حرب العصابات التابعة لها إلى جيش تقليدي . وتم التأكيد على وحدة الإريتريين، بغض النظر عن خلفياتهم واعتبر هذا أمرًا حاسمًا لمنع الانقسامات التي ابتليت بها العديد من الدول الأخرى، ولتسوية الخلافات من أجل إريتريا المستقلة الموحدة في المستقبل كانت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تدرك ذلك تمامًا ضرورة واستثمرت جهودا كبيرة في تعزيز الاحترام المتبادل بين المجموعات العرقية المتنوعة.

ومن بين الإصلاحات الاقتصادية المختلفة التي وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، برزت إعادة توزيع الأراضي باعتبارها الأكثر أهمية وقد أثارت الأرض

باعتبارها عنصرا أساسيا في الرخاء الاقتصادي، الاستياء في العديد من المناطق بسبب التوزيع غير العادل أو عدم إمكانية الوصول إليها.

نمت العلاقة بين النضال من أجل التحرير وهذه القضايا الاجتماعية بشكل متزايد في منتصف السبعينيات، بدأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إصلاحًا أوليًا للأراضي في المناطق المرتفعة الخاضعة لنفوذها وكان هذا الإصلاح متجذّرًا في نظام "الديسا" التقليدي، الذي ظل خامدًا لعقود من الزمن في بعض المناطق تم إدخال تعديلات جديرة بالملاحظة مُنحت النساء حقوق ملكية الأراضي لأول مرة، ولم يتمكن القرويون الغائبون من الاحتفاظ بالأرض إلا في ظل شروط صارمة، وتم حظر أسعار الفائدة الربوية على القروض المقدمة للفلاحين الفقراء خصصت القرية بعض الأراضي للزراعة الجماعية، واستخدمت عائداتها لتمويل الخدمات المحلية مثل بناء العيادات أو المدارس، وتعويض المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، أو شراء المعدات لورش إنتاج الأدوات الزراعية.

وشددت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على ضرورة تحرير المرأة وأن مشاركتها الكاملة في الإنتاج الاجتماعي والمجال السياسي كانت أساسية لنجاح الثورة.ظهرت حقوق المرأة بشكل بارز في النقاط التسع الواردة في البرنامج الوطني الديمقراطي مع مرور الوقت، أصبحت مشاركة المرأة في الثورة واضحة بشكل متزايد، حيث شكلت النساء في نهاية المطاف 30% من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وأكثر من 15% من المقاتلين.وارتفعت النسب مع كل دفعة جديدة من المجندين الذين ينضمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ويصبح دور المرأة واضحا حيث تعمل بنشاط كمنظمين ومعلمين وإداريين، فضلا عن الميكانيكيين والكهربائيين ومهندسي الإلكترونيات وصانعي الساعات والخياطين ومقدمي الرعاية الصحية والعاملين الصحيين في القرى.

ركزت ثورة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أيضًا على الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية وكان إنشاء المستشفيات والعيادات أمراً بالغ الأهمية لتوفير الرعاية الطبية للسكان، بما في ذلك المقاتلين الذين أصيبوا في المعركة.ومن خلال إعطاء الأولوية لخدمات الرعاية الصحية، أظهرت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التزامها برفاهية الشعب الذي تهدف إلى تحريره الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا حرضت الجبهة الشعبية على تغييرات جذرية في البنية التحتية للرعاية الصحية من خلال مواءمتها مع الهدف الأوسع المتمثل في إعادة هيكلة المجتمع لصالح الفئات الأكثر تهميشًا ويهدف هذا الالتزام إلى الوصول إلى القطاعات الأكثر إهمالاً من قبل الخدمات الصحية الاستعمارية في إريتريا: المجتمعات النائية، والبدو، والنساء .أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا نظامًا واسع النطاق للرعاية الصحية، يواجه أربعة تحديات رئيسية السكان الأميون في الغالب مع عدد محدود من المتخصصين في الرعاية الصحية، وضرورة إشراك السكان في تقديم الرعاية الصحية، والقضايا الناشئة عن الصراع المستمر، وندرة الموارد ، والعزلة الجغرافية للمناطق المحررة للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا .كان العائق الكبير أمام تطوير خدمات الرعاية الصحية للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا هو الميزانية المحدودة التي تعمل في إطارها إدارة الصحة التابعة لها تكبد استيراد الأدوية أو المعدات تكاليف كبيرة بسبب نفقات النقل ونتيجة لذلك، بدأ الصحة بإنتاج مستلزماته الطبية، بدءاً بالسوائل الوريدية، التي كان نقلها مكلفاً بسبب وزنها وكثافتها.

وفقا للبرنامج الوطني الديمقراطي، يعتبر محو الأمية حقا أساسيا اعتقدت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أن تحقيق التغيير الاجتماعي التقدمي يتطلب وجود سكان متعلمين ومتعلمين. ومع ذلك، فقد تم تصميم نظام التعليم الموروث من الحقبة الاستعمارية لتنمية نخبة صغيرة من المتعلمين الذين استخدموا التعليم للتقدم الشخصي واحتقروا العمل اليدوي. واجه الإريتريون الذين التحقوا بالمدارس

انتكاسات عندما فُرضت اللغة الأمهرية كوسيلة للتعليم عند تصميم برامج التعليم ، وكان على الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ابتكار أساليب لتقديم التعليم الشامل، وتعزيز فكرة أن التعليم يجب أن يفيد الصالح العام، ورفع مكانة العمل اليدوي.

المجال الرئيسي الآخر الذي ركزت عليه ثورة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا هو الإدارة العامة أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا نظامًا للحكم داخل المناطق التي سيطرت عليها، وأنشأت هياكل إدارية توفر الخدمات الأساسية للسكان وشمل ذلك إنشاء مجالس محلية، وآليات لتسوية النزاعات، وغيرها من المؤسسات التي ساعدت في الحفاظ على النظام وتوفير الخدمات الأساسية للناس.

علاوة على ذلك، تعمقت ثورة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أيضًا في الأنشطة الاقتصادية مثل إنشاء الورش والمصاخلال بإنشاء هذه المؤسسات الاقتصادية ، لم تهدف الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى دعم جهودها العسكرية فحسب، بل أيضًا إلى إرساء الأساس لاقتصاد مكتفي ذاتيًا لإريتريا المستقلة في المستقبل أنتجت هذه الورش والمصانع السلع التي يحتاجها السكان والمقاتلون، مما ساهم في الاستدامة الاقتصادية للحركة.

إضافة إلى ذلك، شاركت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في مشاريع النقل والبناء لتحسين البنية التحتية في المناطق المحررة، وتسهيل الحركة والتواصل بين السكان ودعم التنمية الاقتصادية كان الإصلاح الشامل للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا خلال مؤتمرها الثاني بمثابة لحظة محورية أرست الأساس لدولة جديدة وواثقة في القرن الأفريقي.كان هذا المؤتمر، الذي عقد عام 1987، بمثابة تحول كبير في هيكل المنظمة وأيديولوجيتها أدركت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ضرورة التكيف مع الظروف المتغيرة والاستعداد للانتقال من حركة التحرير إلى الحكومة .وأدى المؤتمر إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات جديدة لم تكن

تهدف إلى تأمين الانتصارات العسكرية فحسب، بل أيضًا إلى الحكم بفعالية وتلبية احتياجات السكان.

كما أكد المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على أهمية الشمولية والديمقراطية داخل المنظمة.ومن خلال تعزيز الديمقراطية والمشاركة الداخلية، سعت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى بناء جبهة أكثر تماسكًا واتحادًا يمكنها أن تحكم بشكل فعال إريتريا المستقلة في المستقبل لقد وضع الكونجرس الأساس لقيادة أكثر تنظيماً وتنظيماً يمكنها توجيه البلاد خلال تحديات بناء الدولة والأمة.

V. تحقيق الهدف الأسمى وهو تقرير المصير والاستقلال

بعد ثلاثة عقود من الصراع المسلح، والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، وخسارة 65.000 من مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بلغ الصراع ضد الهيمنة الإثيوبية ذروته بانتصار عسكري وسياسي إريتري في عام 1991. وقد أحدث انتصار الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والتحرير الكامل لإريتريا تحولاً كبيراً فيديناميات المشهد السياسي والعسكري القرن الأفريقي وقد حظيت الدعوة الدائمة لتقرير المصير الإرتري باعتراف رسمي من حكومة إثيوبيا الانتقالية الجديدة كأساس أساسي للتعايش المتبادل بين الإريتريين ونظرائهم الإثيوبيين.

عند الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة والنية لإجراء استفتاء في إريتريا في غضون عامين، قامت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على الفور وبفعالية باستبدال المسؤولين الإثيوبيين الذين كانوا يسيطرون على قطاعات الخدمة المدنية الرئيسية. تطوع جميع أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بخدماتهم دون أجر حتى يحدد استفتاء الاستقلال مصير الأمة قامت فرق الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بجد بإصلاح الطرق المتضررة، وبناء طرق جديدة، وإنشاء

المدارس والعيادات في المناطق المهملة سابقًا، وحشدت المجتمعات الريفية للمواسم الزراعية، وبدأت مشاريع إعادة التشجير في المناطق المتآكلة، وتجديد المناهج التعليمية، وشاركت في العمل الصحفي للصحيفة التي تم إطلاقها حديثًا إن روح الاكتفاء الذاتي التي وجهت حركة التحرير خلال فترة الحرب مكنت القوميين الإريتريين من تشكيل أولويات إعادة الإعمار بعد الحرب دون الاعتماد على الخارج.

اجتازت الرحلة نحو تقرير المصير والاستقلال لإريتريا المراحل الأولية من الصراع بين الفصائل المؤيدة للاستقلال والمناهضة للاستقلال، والتي اتسمت بالتأثيرات الاستعمارية والإمبريالية، والاضطرابات السياسية، والتشرذم وقد أعقب ذلك نضال وطني أكثر تطوراً ووحدة، وتأسيس منظمة وطنية، وفترات من الفتنة وحركات تصحيحية لاحقة تهدف إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وبلغ التطور ذروته في تشكيل جبهة تحرير واسعة وحاسمة للشعب الإريتري، مما أدى إلى التحقيق النهائي لتقرير المصير والاستقلال. وطوال هذا التقدم، تم تعزيز الهوية الوطنية الإريترية من خلال التجارب المشتركة من المشقة والمقاومة ضد كل الصعاب.

ومع تفكيك الهيمنة الإثيوبية على إريتريا، انتهت العلاقات العدائية التي استمرت على مدى العقود الثلاثة الماضية على الصعيدين الدولي والإقليمي، لم تعد مطالبة الشعب الإريتري بتقرير المصير مصدر قلق معزول يُنظر إليه على أنه تهديد محتمل، وأصبحت واحدة من عدة حالات تؤكد ضرورة مراجعة المعايير الدولية والإقليمية التي تحكم حل النزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان زوال عقلية "الهيمنة الإثيوبية" بمثابة بداية حقبة جديدة تتميز بالترابط والتعاون بين البلدين. وتم أخيراً تحرير الموارد الوطنية وجهود المواطنين من ضرورات

الصراع، مما أدى إلى إعادة توجيه التركيز نحو تقرير المصير والمشاركة الشعبية في تشكيل الهوية الوطنية.

VI. العلاقات مع حركات التحرر الأخرى

إدراكًا للارتباط الجوهري بين تطلعات شعوب المنطقة إلى السلام والعدالة والرخاء، شاركت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، أثناء قيادتها للنضال الوطني الإريتري، بنشاط مع الحركات الإثيوبية مثل جبهة تحرير شعب تيجراي (TPLF)وجبهة تحرير أورومو (جبهة تحرير أورومو) لإنشاء بديل ديمقراطي لنظام الدرج القمعي لم يكن هذا التعاون متجذرًا في روح "عدو عدوي هو صديقي" التبسيطية، بل في الإيمان الراسخ بأن استقلال إريتريا الكامل وصعود حكومة تقدمية مدعومة من الشعب في إثيوبيا كانت أهدافًا متشابكة وبالتالي، دعمت الجبهة وتعاونت مع المجموعات الساعية لتحقيق هذه الأهداف، بينما انتقدت وعارضت الفصائل التي تعرقل التقدم وتأكيدًا على الوحدة والمساواة بين القوميات المتنوعة في إثيوبيا ، دعت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى القيادة التي يمكن أن تعزز التماسك الإثيوبي دون إخضاع أي مجموعة وشدد على ضرورة منع الانقسامات على أساس العرق وضمان شعب إثيوبي موحد وأعربت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا عن آرائها الصريحة بشأن القضايا الأساسية وضرورات الثورة الإثيوبية من أجل الديمقراطية والعدالة، معترفة بالترابط الوثيق بين المصير الإريتري والإثيوبي.

وأعربت عن اعتقادها بأن التعاون مع نضال الشعب الإثيوبي كان بالغ الأهمية لتقدم الثورة الإريترية، في المرتبة الثانية بعد قوة الشعب الإريتري وعلى العكس من ذلك، فقد نظرت إلى نضال الشعب الإريتري باعتباره قوة دافعة خارجية حاسمة للثورة الإثيوبية وعملت الجبهة بجد على تعزيز وتعزيز العلاقات مع المنظمات الإثيوبية الديمقراطية، سعياً إلى تعزيز التضامن بين الشعبين ومع

إعطاء الأولوية لإنشاء تحالف قوي بين الثورتين الإريترية والإثيوبية، ظلت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ملتزمة بهذا الهدف الشامل وفي الوقت نفسه، دعت الحركات الديمقراطية في إثيوبيا إلى تفاني مماثل.

VII. تحقيق مطلب الشعب الإرتري في تقرير مصيره

تم اقتراح الاستفتاء كحل سلمي لمسألة إريتريا لأول مرة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1980، لكن نظام الدرج، بقيادة العقيد منجستو هيلي ماريام، رفض هذه الدعوات للسلام. وكان هذا استمرارًا للمبادرات المختلفة التي اتخذها الإريتريون للوفاء بحقهم في تقرير المصير. وأحبطت إثيوبيا مبادرة الاستفتاء التي طرحتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا باللجوء إلى القوة العسكرية والمناورات الدبلوماسية.

وبعد خمسة عقود من الكفاح السياسي والمسلح بهدف تأمين الاستقلال، تم وضع حل هذه القضية في نهاية المطاف في أيدي الشعب الإريتري من خلال الاستفتاء. بالإضافة إلى الجهود الشجاعة التي بذلت في ساحة المعركة، برز الاستفتاء باعتباره أحد الأوسمة التاريخية الهامة التي منحتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا لشعب إريتريا. وعلى الرغم من التقدم المظفر الذي حققته الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1991، فقد اختارت قيادتها تأجيل إعلان الاستقلال حتى يتم إجراء الاستفتاء في العديد من السيناريوهات المماثلة التي حدثت فيها نضالات التحرير، عادة ما تتبع إعلانات الاستقلال والمطالبات بالاعتراف النصر الحاسم في ساحة المعركة. ومع ذلك، ففي إريتريا، كان تأكيد السيادة والسعي للحصول على الاعتراف الدولي يتوقف على التوصل إلى حل ديمقراطي وقانوني. وهذا يوضح التزام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بالشرعية وتجنبها الاعتماد الوحيد على القوة العسكرية. عند تحرير إريتريا في مايو 1991، بدلاً من إعلان الاستقلال على عجل، تم اتخاذ القرار بتشكيل حكومة مؤقتة والتخطيط لإجراء

استفتاء خلال إطار زمني مدته عامين. أنشأت الحكومة المؤقتة الإريترية (PGE) لجنة للاستفتاء من خلال الإعلان رقم 11 قانون رقم 22 لسنة 1992 صادر في 7 أبريل 1992.

كان الاستفتاء الإريتري الذي أجري في الفترة من 23 إلى 25 أبريل 1993 بمثابة لحظة محورية في تاريخ إريتريا الحديث. واصطف الإريتريون المتحمسون في طوابير منظمة، حاملين بطاقات التسجيل، في مراكز الاقتراع البالغ عددها 1010 مراكز وسط أجواء مشحونة بالترقب المبتهج. حاملي البطاقة الزرقاء ، مع ملصقات تشجع المواطنين على المشاركة في عملية التصويت وتزيين الجدران والمحلات التجارية والأسوار.

من الناحية التنظيمية، تم تنظيم الحدث بدقة، مما أظهر الكفاءة والتطبيق العملي والشرعية الواسعة النطاق للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وتم الانتهاء من تسجيل جميع الناخبين المؤهلين بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول، تلاها التثقيف المدني بشأن إجراءات التصويت التي أجريت باللغات المحلية في جميع المناطق في الفترة من ديسمبر/كانون الأول إلى أبريل/نيسان .وعلى الرغم من افتقار الشعب إلى الخبرة السابقة في التصويت، إلا أن الجهود التي بذلتها لجنة الاستفتاء في تثقيف الجمهور أثبتت فعاليتها.

إن التصويت الساحق بنسبة 99.8% لصالح الاستقلال، الذي أُعلن عنه في 27 أبريل 1993، عكس بشكل لا لبس فيه طموح ووحدة الشعب الإريتري .وقد عززت مصادقة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي على الاستفتاء الإريتري هذه النتيجة .ويهدف اقتراح الاستفتاء الذي قدمته الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى إيجاد مسار عادل وديمقراطي وغير عنيف نحو تحديد مستقبل الشعب الإريتري. وبالانتقال من النهج العسكري إلى الحل السياسي

المعتمد قانونًا، قوبل اقتراح الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بمقاومة من جانب الدرق، الذي فضل العنف بدلاً من الحوار.

وفي 27 أبريل/نيسان 1993، أعلن المفوض الخاص للأمم المتحدة، سمير صنبر، رسمياً أن الاستفتاء قد أُجري بحرية ونزاهة.غالبًا ما يُستشهد بالاستفتاء الإريتري باعتباره على الأرجح الاستفتاء الأكثر إيجابية في تاريخ الديمقراطية، من حيث نسبة التصويت بنعم (99.8٪) وإقبال الناخبين المسجلين.

الجزء الرابع: إريتريا المستقلة و"نهاية التاريخ"

I. تغيير قواعد اللعبة في الجغرافيا السياسية للمنطقة

إذا كانت هناك حقيقة واحدة أظهرتها هذه الورقة بشكل لا لبس فيه، فهي حقيقة أن الشعب الإريتري تم استبعاده مرارا وتكرارا من تحديد مصيره و كان بإمكانه بمجرد هزيمته وطرده الجيش الإثيوبي من إريتريا، المضي قدمًا وإعلان الاستقلال دون طلب مباركة أحد في الواقع، بالنسبة للعديد من الإريتريين، لم يكن من المفهوم إجراء استفتاء بعد كل المعاناة والتضحيات، وكان على الحكومة أن تعمل جاهدة لتشرح لهم ضرورة إجراء الاستفتاء ولم يكن الاستفتاء يتعلق فقط بإضفاء الشرعية على استقلال إريتريا، بل كان يهدف أيضًا إلى فتح فصل جديد في تاريخ المنطقة وإرساء الأساس للسلام المستدام لشعب المنطقة.

بعد الإطاحة بنظام الدرق، نظمت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF)بقيادة جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF) مؤتمرًا لرسم انتقال إثيوبيا إلى الديمقراطية اعتمد المؤتمر ميثاقًا انتقاليًا لإثيوبيا اعترف فيه

بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء وفقًا للميثاق، قدمت الحكومة الانتقالية لإثيوبيا بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي طلبًا إلى الأمم المتحدة في نوفمبر من عام 1992 لإجراء الاستفتاء على استقلال إريتريا. تمت مراقبة الاستفتاء وأعلن أنه حر ونزيه من قبل ممثلي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز واثنين وثلاثين دولة بما في ذلك إثيوبيا علاوة على ذلك، قررت حكومة إريتريا أيضًا عدم متابعة أي مطالبة قد تكون لها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبها الإثيوبيون ضد شعب إريتريا واعتاد الجيش الإثيوبي على اتخاذ إجراءات انتقامية ضد تلك القرى التي زعم أنها تدعم المتمردين تعتبر عونا وبشيكدرا وويكيديبا أمثلة قليلة من بين أمثلة كثيرة في عونا، قُتل أكثر من 800 مدني بينهم نساء حوامل وأطفال وشيوخ بنيران عشوائية من قبل الجنود الإثيوبيين صباح الأول من ديسمبر عام 1970، بينما فتح الجيش الإثيوبي في اليوم السابق النار على مسجد القرية في بشيكدرا و قتل 120 شخصًا كانوا يختبئون في ما علموه أنه مكان مقدس. وفي ويكى دبا قُتل ما يقرب من 100 شخص كانوا يحتمون بكنيسة تعرضت وكي دبا للهجوم مرتين خلال عام واحد.

ومن أجل تعزيز السلام وإرساء الأساس للتكامل المستقبلي بين البلدين، وقعت الحكومتان الإريترية والإثيوبية اتفاقية الصداقة والتعاون في يوليو 1993 وكانت المكونات الرئيسية للاتفاقية هي:-

(أ) الحفاظ على التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال والأشخاص الذي كان قائما قبل حصول إريتريا على استقلالها;

(ب) استمرار حرية وصول إثيوبيا إلى موانئ إريتريا.

(ت) التعاون في السياسات النقدية ومواصلة البلدين استخدام البر (العملة الإثيوبية) إلى أن تصدر إريتريا عملتها الخاصة.;

(ث) مواءمة السياسة الجمركية

(ج)التعاون والتشاور في مجال السياسة الخارجية

وقد تم تكييف هذا الترتيب للعملة المشتركة والتجارة المفتوحة والحدود المفتوحة مع سياسة التسامح مع السكان المختلطين على طول المناطق الحدودية، وفوق كل شيء، الشعور بأن المشاكل سيتم حلها عند ظهورها ومن أجل التوصل إلى حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية، تعاونت الحكومة الإريترية مع الحكومة الإثيوبية لمعالجة الصراعات في الصومال والسودان ومنطقة البحيرات الكبرى لأهميتها الاستراتيجية للسلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي، كان من الطبيعي أن تقوم إريتريا في أوائل التسعينات بمبادرة دبلوماسية متواضعة لإنهاء الحرب الأهلية الدموية في الصومال، والتي أودت في ذلك الوقت بحياة أكثر من 30 ألف شخص لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادرة للسلام والأمن الإقليميين، أنشأت إريتريا مع دول المنطقة في عام 1996 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيغاد) التي تأسست في عام 1986وتهدف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى مساعدة واستكمال جهود الدول الأعضاءمن خلال زيادة التعاون لتحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة، والسلام والأمن، والتعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

II. تغيير قواعد اللعبة في المساعدات الدولية

في عام 1994، عندما أعادت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تشكيل نفسها لتصبح الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة(PFDJ) ، أصدرت الميثاق الوطني لإريتريا بهدف، من بين أمور أخرى، توضيح المبادئ الأساسية التي ستوجه السياسات التنموية للبلاد وينص الميثاق على ستة مبادئ أساسية، أحدها هو الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي، يتم تعريف الاعتماد على الذات على

أنه الحاجة إلى تطوير القدرات الداخلية والاعتماد عليها ويمضي الميثاق في توضيح أن الثورة الإرترية نجحت بسبب الاعتماد على الذات

"لقد نجحنا لأننا خططنا وفق تجربتنا وظروفنا، دون أن ننسجم مع النموذج السياسي والسياسات الخارجية والاستراتيجيات العسكرية لأي طرف آخر تعاملنا مع المشاكل التي واجهناها في حياتنا اليومية وبرامجنا [بأنفسنا]، دون أن نتوقع حلولاً من خبراء خارجين، وفي مسائل التنمية الاقتصادية، يجب علينا أن نرسم برامجنا الخاصة التي تناسب ظروفنا الخاصة" .

وكما تبين في الفصول السابقة، ربما وجد التركيز على الاعتماد على الذات منفذه الطبيعي في الثورة الإريترية، لكن تأثيره كان أعمق بكثير في نفسية الشعب الإرتري هناك مقولة تقليدية في إريتريا تقول: " أولئك الذين يحتاجون إلى الآخرين، ينتهي بهم الأمر الى ان يكونوا مثل قطعة مهترئة " .وينبع هذا الانشغال بالاعتماد على الذات من جانب الحكومة الإريترية من ثلاثة عوامل مترابطة: الحاجة إلى المساواة والاستقلال والاستدامة .وفي إحدى الأوراق التي كتبها، ذكر الرئيس أسياس أن "التماثل يجب أن يكون محور هذه العلاقة العلاقة بين المانح والمتلقي القائمة على الوصفة الطبية وإملاء الترياق غير المناسب لن تكون كافية.ولا ينبغي المساس باستقلالنا في اتخاذ القرار من خلال مشروطية المساعدات هذه مسألة أساسية تتعلق بالكرامة ولا يمكن المساس بها بالضرورة المؤقتة إن تجربة البلدان الأفريقية مليئة بالأمثلة الصارخة حيث أدت المساعدات الخارجية إلى تفاقم مشكلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتبعية السياسية وما يرتبط بها من مشاكل الفساد والمحسوبية. وبالنظر إلى هذا الدرس، كان من الطبيعي أن تحاول إريتريا تجنب الاعتماد على المساعدات، ووضع العلاقة بين المانح والمتلقي (الحكومة تفضل مصطلح "الشراكة في التنمية") وفقا لشروطها والتأكيد على "الملكية" الوطنية لمشاريع التنمية ". إن [إريتريا] غير راغبة بشدة

في قبول حزم المساعدات لمجرد أنها تتضمن رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه؛ إذا كانت البرامج داعمة لأولويات إريتريا ومصممة بالشراكة، فإن الحكومة سوف تؤيدها وتدعمها.وإذا لم يفعلوا ذلك، فسوف يختارون، كما فعلت مراراً وتكراراً، المضي قدماً بمفردهم، وبتكلفة عالية في كثير من الأحيان هناك من يجادل بأن العلاقة بين المانح والمتلقي لن تكون أبدًا شراكة حقيقية وأن "المساعدات بأي شكل من الأشكال ستفيد دائمًا الدول الأساسية وتحبط مساعي دول العالم الثالث لتحرير نفسها سياسيًا واقتصاديًا" لكن هذا تقييم قاتم للواقع يمكن للمساعدات أن تعزز الشراكة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية؛تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان الفقيرة وضمان استدامة المسعى التنموي إذا كانتتهدف إلى تطوير وتعزيز القدرة الداخلية للبلدان المتخلفة مع الاستفادة في الوقت نفسه من تلك القدرة الداخلية لصياغة وتنفيذ برامجها ويشرح الميثاق الوطني لإريتريا ماهية هذه "القدرة الداخلية" في إريتريا: "إن سر انتصارنا في النضال موجود في المقاتل المخلص.... لقد كان هذا الشخص المتفاني هو الذي جعل كل شيء ممكنًا، متغلبًا على كل الصعاب...وفي بناء الاقتصاد أيضاً، فإن العامل الأكثر حسماً هو الموارد البشرية، وليس الموارد الطبيعية أو رأس المال، ولا المساعدات الخارجية أو الاستثمار"تمتلك إريتريا شعبًا متحمسًا ومجتهدًا ومنضبطًا، وليس لديه طموح قوي للتنمية فحسب، بل يدرك أيضًا ما يتطلبه التطوير ولديه الالتزام اللازم لتحقيق ذلك "علينا أن نعمل ونطور مهاراتنا ونقف جنباً إلى جنب مع بقية العالم" في فبراير 1997، أصدرت لجنة الإغاثة واللاجئين الإريترية (ERREC) وثيقة سياسة بعنوان دور ونطاق وطرق عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في إريتريا والتيحددت على وجه التحديد برامج مؤسسات المساعدة في إريتريا على قطاعي التعليم والصحة علاوة على ذلك، كانت مسؤولية تطوير سياسات واستراتيجيات القطاع، فضلاً عن تنفيذ البرامج، محفوظة حصرياً للوزارات المعنية وفقاً لتقرير مؤشر التنمية بحسب تقرير مؤشر

التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 2005، بين عامي 1993 و2003، "ذهب 30% من إجمالي ما يقرب من 1.9 مليار دولار أمريكي إلى المساعدات الطارئة وإعادة الإعمارما) مجموعة رموز(700 CRS ؛ 12.4%للحكومة والمجتمع المدني (بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية وتسريح المقاتلين) [المادتان السابقتان للمساعدات كانتا بسبب حرب 1998-2000 مع إثيوبيا]؛ 10.5% للمساعدات السلعية ومساعدة البرامج العامة) مجموعة رموز(500 CRS ؛ذهب 8.3% للتعليم، و7.3% للزراعة، و6.4% للصحة "إن التقييم التجريبي لنجاح هذه التوقعات السياسية يقع خارج نطاق هذه الورقة، إلا أن إنجاز إريتريا في الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يعطينا إشارة جيدة.

III. نبوءة تحقق ذاتها تجدد العداء الأمريكي ضد الشعب الإريتري

هناك نقطة واحدة يجب توضيحها هنا، وهي أن عداء الحكومة الأمريكية موجه ضد الشعب الإريتري وليس فقط ضد حكومته إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن تفسير الموقف الأمريكي من مسألة استقلال إريتريا في الأربعينيات؟في ذلك الوقت لم يكن هناك شيء اسمه حكومة إريترية ويبدو أن الولايات المتحدة كانت قلقة من أنه إذا حصل الشعب الإريتري على استقلاله، فلن يكون مطيعاً للمصالح الأمريكية في المنطقة وتساءل "من هي إريتريا الصغيرة حتى تتحدى رغبات الولايات المتحدة؟"وقد أصبح هذا الاحتمال الآن مؤكدا بسبب العداء الأمريكي المستمر ضد الشعب الإريتري

وكما رأينا في الفصل السابق، كانت الولايات المتحدة تحاول يائسة التوصل إلى بعض المبررات لمنع استقلال إريتريا حتى أثناء الدفع الأخير للاستيلاء على أسمرة، هناك بعض الأدلة المتناقلة على أن الولايات المتحدة عرضت على الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا قيادة إثيوبيا إذا لم تمضي قدمًا في خطتها لإجراء الاستفتاء على أية حال، بما أن استقلال إريتريا كان بمثابة صفقة محسومة، لم

يكن أمام الولايات المتحدة خيار سوى قبولها خلال السنوات الأولى من الاستقلال، كان هناك توافق بين أهداف السياسة الخارجية للبلدين لقد عانت الولايات المتحدة للتو من كارثة مهينة في حادث سقوط طائرة بلاك هوك في الصومال، وكانت سعيدة بالسماح للأطراف الإقليمية بالتعامل مع المشكلة، وكانت تروج للحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الدقيقة في وصفاتها والأمر نفسه بالنسبة للمشكلة في السودان كان السودان في عهد البشير الترابي عازمًا على تصدير الإسلام السياسي إلى المنطقة، مما جعل إريتريا متوترة نظرًا لانشغالها بالتماسك الداخلي والوحدة وكانت الولايات المتحدة من جانبها قد بدأت تشعر بالقلق إزاء عواقب نجاحها في أفغانستان منطقة البحيرات العظمى هي منطقة أخرى عملت فيها إريتريا والولايات المتحدة معًا لتحقيق الاستقرار في وضع خطيركانت حكومة موبوتو سيسي سيكو في زائير على وشك الانهيار وإشعال النيران في المنطقة.

بدأت المشكلة عندما دخلت إثيوبيا وإريتريا في الحرب عام 1998 وقد نوقشت الأسباب المحتملة للحرب باستفاضة في أماكن أخرى وهي خارج نطاق هذه الورقة وكانت الولاياتا لمتحدة، باعتبارها حليفاً لكلا البلدين، في وضع مثالي للتوسط وحل الصراع لسبب ما، ربما بسبب انتكاسة عدائها الفطري تجاه شعب إريتريا، اختارت الوقوف إلى جانب إثيوبيا، وبالتالي أفسدت خطة السلام الولايات المتحدة ورواندا ثم أمضت واشنطن الأشهر الستة التالية في محاولة لإجبار إريتريا على قبول اقتراح في حين استخدمت إثيوبيا الحيلة لتعبئة مئات الآلاف من القوات وتجميع ترسانة مذهلة من أسلحة الحرب الباردة لجولة ثانية من القتال وعندما انتهت الحرب بعد مقتل عشرات الآلاف من المقاتلين وتهجير مئات الآلاف من المدنيين وتدمير ممتلكات بمليارات الدولارات، وقعت الدولتين اتفاق الجزائر للسلام الشامل عام 2000 والذي وافقتا بموجبه على إحالة النزاع الحدودي إلى تحكيم دولي نهائي وملزم وعندما أصدر المحكمون قرارهم ومنحوا

مدينة با دمي، "نقطة الاشتعال" للحرب، لإريتريا، تراجعت إثيوبيا عن اتفاقها ورفضت الالتزام بقرار المحكمين وبدلاً من الضغط على إثيوبيا لقبول لحكم، قامت الولايات المتحدة، بصفتها الضامن لاتفاقية السلام، بمساعدتها على التهرب من التزاماتها الدولية من خلال الانخراط في هذه الحيل (إثيوبيا تقبل الحكم من حيث المبدأ ولكنها ترغب في التفاوض بشأن طرائق تنفيذ الترسيم الفعلي)؛و قد يؤدي الترسيم إلى تقسيم المنازل والعائلات والمجتمعات...) وكل ذلك لإحباط ترسيم الحدود وقد عبر جون بولتون، سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة، عن ذلك بإيجاز في كتابه، قائلاً: "لأسباب لم أفهمها قط، فإن فريزرمساعدة وزارة الخارجية الامريكية للشؤون الأفريقية غيرت مسارها، وطالبت في أوائل فبراير/شباط بإعادة فتح قرار لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية لعام 2002، والذي خلصت إلى أنه خاطئ، وبمنح قطعة كبيرة من الأراضي المتنازع عليها إلى إثيوبيا وبعد فترة وجيزة، بدأت الحكومات الغربية في نشر دعاية شيطانية حول كون إريتريا واحدة من أسوأ الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، ووصفتها بأنها قوة مزعزعة للاستقرار و/أو داعمة للإرهاب - وكل أنواع الأكاذيب لوضع الأساس لمعاقبة إريتريا.

IV. مثال سيء لمثال جيد

وكان برنامج الخدمة الوطنية من أوائل المؤسسات الوطنية التي استهدفتها هذه الدعاية التشهيرية ونظراً للدور المحوري الذي لعبه أفراد الخدمة الوطنية في حماية السيادة الإريترية وسلامة أراضيها في الحرب الإثيوبية الإريترية 1998-2000، لم يكن هذا مفاجئاً .

ويمكن اعتبار برنامج الخدمة الوطنية بمثابة بلورة للدروس المريرة التي تعلمها الإريتريون خلال النصف الثاني من القرن العشرين .وينعكس هذا في الأهداف

المعلنة للبرنامج بناء على المادة 5 من الإعلان رقم 1 مرسوم بقانون رقم 82 لسنة 1995 أهداف برنامج الخدمة الوطنية هي :-

(أ) إنشاء قوة دفاع قوية ذات قاعدة شعبية متينة تضمن سيادة واستقلال إريتريا.

(ب) الحفاظ على تراث الشجاعة والمثابرة والشجاعة الذي أظهره الشعب الإريتري وتوريثه للأجيال القادمة خلال الكفاح المسلح الذي دام 30 عاما.

(ت) تنشئة جيل جديد يتسم بالعمل الجاد والانضباط والمشاركة والاستعداد لبناء الوطن.

(ث) تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استغلال مواردنا البشرية بشكل منظم وماهر، وهي الخزان الرئيسي للثروة الوطنية.

(ج) تزويد المشاركين في البرنامج بالتدريب العسكري والتمرين المستمر لاكتساب وتطوير المهارات المتخصصة واللياقة البدنية

(ح) من خلال تنمية الوحدة القومية، ومحاربة المشاعر الوطنية وتعزيز التماسك بين أبناء شعبنا.

على الرغم من هذه الأهداف النبيلة، أو على الأرجح بسببها، صنفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتهربين من الخدمة الوطنية/الفارين من الخدمة الوطنية على أنهم معرضون للخطر بشكل خاص ويستحقون حماية خاصة بموجب نظام اللجوء الدولي وقد خلق هذا عامل جذب مصطنع للعديد من الإريتريين (والعديد من الإثيوبيين الذين يزعمون أنهم إريتريين) للهجرة إلى أوروبا في أيدي تجار البشر الأشرار الذين يعبرون الصحراء الكبرى القاسية والبحر الأبيض المتوسط في قوارب بالكاد تطفو .إن محنة هؤلاء المهاجرين موثقة جيدًا ولا داعي لسردها هنا والآن بعد أن شعرت الدول الأوروبية المستقبلة

بالأثر السلبي لهذه السياسة المضللة، فإن العديد منها تتراجع عن مسارها على سبيل المثال، أصدرت وزارة الداخلية البريطانية في مارس/آذار 2015 توجيهات قطرية جديدة بشأن إريتريا .وقد أدى هذا إلى عكس موقف المبادئ التوجيهية السابقة، وادعى أن الخدمة الوطنية لم تعد لأجل غير مسمى، ولم تعد تعادل "السخرة" وبالتالي لا ترقى إلى مستوى الاضطهاد أو المعاملة المهينة أو اللاإنسانية (الأساس الذي يتم على أساسه منح شخص ما مركز اللاجئ أو غيرها من أشكال الحماية في المملكة المتحدة).

ومن القضايا الأخرى التي تم استخدامها كسلاح لمهاجمة إريتريا هي قضية الملاحقة الدينية وفقًا لقوانينها المحلية، تقوم الولايات المتحدة من خلال رئيسها بمراجعة حالة الحرية الدينية في كل دولة في العالم وتصنف كل دولة انخرطت حكومتها في "انتهاكات خطيرة بشكل خاص للحرية الدينية" أو تسامحت معها كدولة تثير قلقًا خاصًا وتعد بورما، وجمهورية الصين الشعبية، وكوبا، وإريتريا، وإيران، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونيكاراغوا، وباكستان، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وطاجيكستان، وتركمانستان من أحدث الدول الشيوعية الصينية.وعندما ينظر المرء إلى القائمة، لا يستطيع ذلك. ولكننا نتساءل كيف يتماشى اهتمام حكومة الولايات المتحدة بالحرية الدينية الدولية إلى هذا الحد مع مصالحها الجيوسياسية.

وفيما يتعلق بإريتريا، تزعم الولايات المتحدة ما يلي:

> لا تزال إريتريا تتمتع بواحد من أسوأ سجلات الحرية الدينية في أفريقيا لم يتم تسجيل أي مؤسسات دينية جديدة رسميًا، وبالتالي لا يزال هناك أربع مجتمعات دينية فقط مسموح لها قانونًا بالعمل. الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في إريتريا، والإسلام السني، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والكنيسة الإنجيلية في إريتريا، وهي طائفة لوثرية تابعة.

يعود تاريخ التعايش الديني في إريتريا إلى قرون مضت وصلت المسيحية إلى المنطقة في القرن الرابع والإسلام في أوائل القرن السابع ومن خلال الاحترام والتفاهم المتبادلين، تمكن الإريتريون من الحفاظ على تقاليدهم الدينية المتنوعة مع الحفاظ على التعايش السلمي والمتناغم باستثناء حالة واحدة، تم حلها بسرعة وببراعة من قبل شيوخ/زعماء الديانتين (تمت مناقشتها أعلاه في الجزء الثاني)، لم يكن هناك صراع ديني في إريتريا على الإطلاق ومن الصعب التوفيق بين ذلك وعبارة "أسوأ سجلات الحرية الدينية في أفريقيا." ومع ذلك، وكما تم توضيحه بإسهاب في هذه الورقة، فقد تعلمت إريتريا درسًا مباشرًا حول كيف يمكن أن يكون لما يسمى بالاهتمام بالحرية الدينية دافع خفي لتقسيم وإضعاف الأمة ولهذا السبب، تم إعلان الوحدة الوطنية في الميثاق الوطني لإريتريا باعتبارها المبدأ التوجيهي الأسمى الذي ستتوافق معه جميع الأعمال والسياسات، وبالتالي رفض "جميع المواقف والأنشطة المثيرة للانقسام، و يضع المصلحة الوطنية فوق كل شيء آخر."ففي نهاية المطاف، لا يمكن لبيت منقسم على نفسه أن يصمد.

وكانت جبهة الهجوم الرئيسية الثالثة هي الادعاء بأن إريتريا كانت داعمة للإرهاب وقوة لعدم الاستقرار في المنطقة.في 23 ديسمبر 2009، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا (القرار 1907) يفرض عقوبات على إريتريا ويدعو إلى فرض حظر على الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر على القادة المدنيين والعسكريين .وكانت أسباب العقوبات هي دعم إريتريا المزعوم للجماعات المسلحة التي تقوض السلام والمصالحة في الصومال، وعدم الاستجابة لدعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بسحب قواتها من حدودها مع جيبوتي.ويواصل البيان القول:-

ويكرر المجلس مطالبته إريتريا بسحب قواتها إلى الوضع الذي كان قائما من قبل في المنطقة التي حدث فيها صراعها مع جيبوتي، والاعتراف بنزاعها الحدودي والتعاون بشكل كامل مع المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ويطالب كذلك بأن توقف البلاد جميع الجهود الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال أو الإطاحة بها، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتم رفع هذه العقوبات بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2444 في عام 2018 "وسط تقارب متزايد مع إثيوبيا" بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق السلام بين البلدين. وليس هناك دليل أفضل على نفاق النظام من هذا.

في عام 2005، أصدرت إريتريا قانونًا لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية. هذا الإعلان، من بين أمور أخرى، حصر أنشطة المنظمات غير الحكومية في أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل من خلال الجهات الحكومية المعنية؛ الحد من التكاليف العامة إلى أقل من 10% من الميزانية الإجمالية؛ وتقديم التقرير المالي السنوي المدقق إلى الحكومة. وعلى الفور، بدأت وسائل الإعلام الغربية في مهاجمة إريتريا: "باعتبارها واحدة من أفقر دول العالم... لا تستطيع إريتريا أن تقول لا"؛ "شعب إريتريا يدفع ثمن فخر حكومته". وفي المذكرات المسربة من برقية دبلوماسية لاجتماع عقدته وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون مع رونالد مكمولين – السفير السابق لدى إريتريا في يونيو/حزيران 2009، والذي كشفت عنه ويكيليكس، وصفت إريتريا بأنها "مثال جيد سيئ" للحكم.

V. الطريق إلى الأمام

يبدو أن عصر العالم الأحادي القطب في طريقه إلى الزوال. إن الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة هي البطل بلا منازع يقترب من نهايته. التاريخ، في نهاية

المطاف، لم يمت وتجد الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في السيطرة على الجميع، كبارا وصغارا. وتشكل الطريقة التي صوتت بها الدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا مؤشراً جيداً على ذلك. كان هناك ستة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحرب.

	ES-11/1	ES-11/2	ES-11/3	ES-11/4	ES-11/5	ES-11/6	Total
YES	28	27	10	30	15	30	140
NO	1	1	9	0	5	2	18
ABSTAIN	17	20	24	19	27	15	122
NO VOTE	8	6	11	5	7	7	44

ويبين هذا الجدول كيفية تصويت الدول الأفريقية في كل قرار وهذا لم يكن من الممكن تصوره قبل عقد من الزمن ومثال آخر هو عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرارا يعلن أن الفلسطينيين مؤهلون للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وكانت الولايات المتحدة واحدة من الدول القليلة التي عارضت ذلك القرارما كان ذا دلالة واضحة هو أن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن معارضتها وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة فقدت تفوقها لا تزال الولايات المتحدة الدولة الأولى اقتصاديًا، ولديها أكبر جيش، وتتصدر الابتكارات العلمية والتكنولوجية ما يعنيه ذلك هو أن الدول الأخرى تلحق بالركب بسرعة ولكن الأمر الأكثر أهمية من هذا هو المشاكل البنيوية التي تواجهها الولايات المتحدة، وخاصة الديون الوطنية الضخمة والسياسة الداخلية المستقطبة إن تراجع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة له ميزة الحد من تجاوزاتها في السياسة الخارجية وفتح المجال أمام بلدان أخرى.ومع ذلك، فإنه ينطوي على مخاطر أيضا.

أولا، وقبل كل شيء، يعلمنا التاريخ أنه لا توجد قوة عظمى تتخلى عن تفوقها بلطف ولا تختلف الولايات المتحدة عن ذلك، ويعد التنافس المتزايد مع الصين مؤشرا على ذلك الأمر المختلف الآن هو حقيقة أن التقدم العلمي والتكنولوجي،

وخاصة في مجال الأسلحة، جعل من اللعبة لعبة بوكر عالية المخاطر حيث أصبح مصير البشرية على المحك.

ثانيا، تدفع القوى، الناشئة الفعلية والخيالية، لملء المساحة التي خلفتها القوة العظمى المتدهورة. ويعد التنافس الإقليمي الشديد للسيطرة على البحر الأحمر ومحيطه المباشر مع ما يصاحب ذلك من تأثير سلبي على شعوب المنطقة (السودان والصومال واليمن) مثالاً جيدًا على ذلك. إذا أخذنا حالة السودان كمثال، فبالرغم من أن المشكلة الأساسية هي فشل الحكومات المتعاقبة في عملية بناء الدولة والأمة، فإن تدخل القوى الإقليمية القادمة في دعم واحد أو آخر من الخصوم في الصراع يسبب معاناة لا تطاق على الشعب السوداني ويمكن أن تؤدي إلى تفكك البلاد مع تداعيات على المنطقة بأكملها. وما يثير القلق هو أن السودان ليس الدولة الوحيدة التي تواجه مصيرا مماثلا. والأمر الأكثر تفاؤلاً من زوال النظام الأحادي القطب هو الوعي المتزايد والتضامن المتنامي بين المضطهدين في العالم. لقد أيقظت المشاكل الاقتصادية والكوارث البيئية والحروب التي لا تنتهي وما يرتبط بها من معاناة وموت ودمار الجماهير النائمة. لقد أصبح من الواضح بشكل صارخ أننا إذا أردنا تجنب كارثة ذات أبعاد عالمية، فلابد أن تتغير الأمور. ويتجلى هذا بشكل أكثر وضوحًا في الجنوب العالمي حيث أدى الاستغلال الاستعماري الجديد إلى تفاقم المشاكل عدة مرات. هذا لا يعني أن النتيجة الإيجابية أمر لا مفر منها. إن المكاسب التي حققتها أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية الأخيرة كانت بمثابة مظهر من مظاهر الضرب الأعمى للبائسين في أوروبا. لقد فقد الأوروبيون، وخاصة الشباب، الأمل في قدرة النخب التقليدية الراسخة على معالجة الصراعات اليومية التي يواجهونها. ومع ذلك، فبدلاً من تثقيفهم وتنظيمهم وحشد أنفسهم سياسياً لتحمل مسؤولية مصيرهم وإحداث التغيير المطلوب بأنفسهم، فإنهم يتخذون الطريق السهل من خلال وضع ثقتهم في الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تروج لحلول كاذبة بشكل خطير.

وينص الميثاق الوطني لإريتريا على أنه "ما لم يسود السلام والعدالة والرخاء في إريتريا، فإن الاستقلال الذي حصلنا عليه بتضحيات جسيمة سيكون بلا معنى". وإذا قمنا بتوسيع منطق هذا البيان أكثر قليلا، فإن إريتريا لا تستطيع تأمين السلام والعدالة والرخاء لشعبها ما لم يكن هناك سلام وعدالة وازدهار في المنطقة بأكملها. إن بلدان هذه المنطقة مقدر لها بحكم الجغرافيا أن تسبح معاً أو تغرق معاً. وبالتالي، ليس لديها بديل سوى العمل معًا. وسوف يتطلب العمل الجماعي التعلم من الأخطاء التاريخية، والتخلي عن طموحات الهيمنة التي لا يمكن الدفاع عنها، وقبل كل شيء، تخليص النفس من العقلية الكومبرادورية. لقد حان الوقت الآن لكي تعمل بلدان هذه المنطقة معًا، وتغتنم الفرصة وتستفيد من الفرص التي خلقتها عملية إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة. والعالم بأسره بينما نتنقل بشكل هادف وبعناية حول المزالق الخفية ولا يمكن للشعوب أن تتحمل خسارة هذه الفرصة التاريخية.

المراجع

‘IGAD - Intergovernmental Authority on Development’, https://archive.uneca.org/oria/pages/igad-intergovernmental-authority-development, (visited on the 17th of July, 2024).

A.A. Abdussalam and F.S.Abusedra, ‘The Colonial Economy: North Africa: Libya, Egypt and the Sudan’ in A.Abdu Boahen (ed), *General History of Africa: Africa under Colonial Domination 1880-1935* (California: University of California Press, 1985) vol. 7, 440-457.

Adu Boahen, ‘Africa and the Colonial Challenge’, in A. Adu Boahen (ed), *Africa under Colonial Domination 1880*-1935, (California: University of California Press, 1985) vol. 7, 1-18.

Adulis, *The EPLF and its relations with democratic movements in Ethiopia*, Vol. no.11 1985 review of African Political economy, found at http://www.jstor.org/stable/4005589 (accessed July 30th, 2024,).

Alemseged Tesfai, Aynfelale, 2001.

Amanuel Biedemariam, The History of the US in Eritrea: From Franklin D. Roosevelt to Barak Obama and How Donald Trump Changed the Course of History', lulu.com, 2020.

Awet T. Weldemichael, *African Diplomacy of Liberation. The Case of Eritrea's Search for an "African India"*, Cahiers d'études africaines [Online], 212 | 2013, Online since 16 December 2015, connection on 10 December 2020; DOI https://doi.org/10.4000/etudesafricaines.17542, (accessed July 30th, 2024).

Barrera G. Patrilinearity, race, and identity: the upbringing of Italo-Eritreans during Italian colonialism. Italian colonialism. 2005:97-108.

Bartolini G, editor. A history of international law in Italy, (Oxford University Press; 2020).

Basil Davidson, Lionel Cliffe and Bereket Habteslassie, *Behind the War in Eritrea*, Spokesman publishers, 1980.

Bereketeab R. '*Eritrea: The making of a nation 1890-1991'* (Doctoral dissertation, Acta Universitatis Upsaliensis).

Chelati Dirar U. Colonialism and the construction of national identities: The case of Eritrea. Journal of Eastern African Studies. 2007 Jul 1;1(2):256-76.

Dan Connell, Against All Odds: The Second Siege of Eritrea, Eritrean Studies Review, Vol. 3 No. 2, 1999, pp 191-192.

Dan Connell, *Against all odds; A Chronicle of the Eritrean Revolution,* The Red Sea Press Inc. *1993.*

Dulles, John Foster, United States Representative to the Fifth General Assembly of the UN.

Elias Götz, et al, 'How African states voted on Russia's war in Ukraine at the United Nations – and what it means for the West', https://www.diis.dk/en/research/how-african-states-voted-on-russias-war-in-ukraine-the-united-nations-and-what-it-means, (visited on the 24th of July, 2024).

Eritrean Liberation Front, *Eritrea: The national democratic revolution versus Ethiopian Expansionism*, Foreign information centre 1979.

Eritrean People's Liberation Front, *Memorandum*, Hoover institution 1978.

Eritrean People's Liberation Front, *National Democratic Program,* 1987.

Eritrean People's Liberation Front, *Political Report & National Democratic Programme adopted in 1987*, Hdri Publishers, 2007.

Eritrean Referendum: Reinforcement of the Bullet by Ballot, article written on Shabait.com.

Ewan Sutherland, 'The Scramble for Africa' (Paper presented for the 35th Telecommunications Policy Research Conference, George Mason University, Arlington 28-30 September 2000, available at http://www.3wan.net/.

Fausto Biloslavo, The Scam of Fake Eritrean Refugees who are actually Ethiopians, https://tesfanews.com/scam-false-eritrean-refugees-actually-ethiopians/ (accessed 23 July 2024).

Gaim Kibreab, Critical reflections on the Eritrean War of Independence, The Red Sea Press Inc., 2008.

George W. Shepherd, 'Free Eritrea: Linchpin for Stability and Peace on the Horn', Africa Today, Vol. 40, No. 2, The Horn of Africa: Reconstructing Political Order, 1993.

Ghelawdewos Araya, 'Eritrea: A Political Economy of Transition', A paper presented at Economic Policy Conference on Eritrea, Organized by the University of Asmara, 1991.

Göte Hansson, 'Building New States: Lessons from Eritrea', Discussion Paper No. 2001/66, World Institute for development Economics Research.

Habtu Ghebre-ab, 'Massacre at Wekidiba: The Tragic story of a Village in Eritrea', Red Sea Press, 2013.

Haggai Erlich, *The struggle over Eritrea 1962-1978: War and Revolution in the horn of Africa*, Hoover press publication 1983, 43-54.

Haile B., 'The collusion on Eritrea' (2000).

Hess RL. Italy and Africa: colonial ambitions in the First World War. The Journal of African History. 1963 Mar;4(1):105-26.

Inter-Allied Declaration Against Acts of Dispossession Committed in Territories under Enemy Occupation or Control, PP 443-444.

Isaias Afewerki, 'Achieving Global Human Security: Eritrea's View', a paper presented at the biennial on International Development Conference, Washington, DC, 1995. Reprinted in the Eritrea Profile, the 31st of January, 1995.

Isaias Afewerki, President of the State of Eritrea, Public question and answer session, 1998.

James Firebrace & Stuart Holland MP, *Never Kneel Down; Drought, Development and Liberation in Eritrea*, The Red Sea Press Inc. *1985.*

John Bolton, 'Surender is Not an Option: Defending America at the United Nations and abroad, Threshold Editions, 2007.

Kidane Mengisteab, 'Some Latent Factors in the Ethio-Eritrean Conflict', Eritrean Studies Review Vol. 3, No.2(1999).

Kjeti Tronvoll, 'The Eritrean referendum: Peasant Voices', Eritrean Studies Review V1No.1(1996).

Lambert Ebitu, 'Eritrea paying the price for daring Africa to become self-reliant', African Interest, https://africainterest.org/eritrea-paying-the-price-for-daring-africa-to-become-self-reliant/#google_vignette, (visited on the 20th of July, 2024).

Lass-Westphal, Ingeborg. "Protestant Missions During and After the Italo-Ethiopian War, 1935-1937." *Journal of Ethiopian Studies* 10, no. 1 (1972): 89-101.zh.

Leenco Lata, 'The Ethiopia-Eritrea War', Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, The Horn of Conflict (2003).

Lionel Cliffe & Basil Davidson, The long struggle of Eritrea for independence and constructive peace, The Red Sea Printing Press Inc. 1988.

Longrigg, Stephen H., HalfYearly Report by the Military Administrator on the Occupied Enemy Territory of Eritrea 1942.

Los Angeles Times, 'Eritrea aspires to be self-reliant, rejecting foreign aid', https://www.latimes.com/world/la-fg-eritrea2oct02-story.html, (visited on the 20th of July, 2024).

Macro-policy, The Government of the State of Eritrea, 1994.

Mary Dines, The Long Struggle of Eritrea for Independence and Constructive Peace, Lionel Cliffe and Basil Davidson (ed), 1988.

Michael and Trish Johnson, 'Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle', 80 (319) African Affairs 181 (1981).

Michela Wrong, 'I Didn't Do It for You: How the World Betrayed a Small African Nation', London and New York Fourth Estate, 2005.

Mohammad AS. Competing identities and the emergence of Eritrean nationalism between 1941 and 1952. InAfrican

Dynamics in a Multipolar World: 5th European Conference on African Studies—Conference Proceedings 2014 (pp. 1376-1408). Centro de Estudos Internacionais do Instituto Universitário de Lisboa (ISCTE-IUL).

Morten J, Strangio D, Weisdorf JL. A Case of Its Own? A Review of Italy's Colonisation of Eritrea, 1890-1941. The Journal of European Economic History. 2021;50(1/2021):99-132.

Musisi S. and Kinyanda E., 'Long-Term Impact of War, Civil War, and Persecution in Civilian Populations – Conflict and Post-Traumatic Stress in African Communities', 11 Frontiers in Psychiatry, https://doi.org/10.3389/fpsyt.2020.00020

Negash, T. "Italian colonialism in Eritrea, 1882-1941: Policies, praxis and impact." (1990): 0218-0218.

Nuhad Jamal, 'Development Aid: Eritrea's Practice as an Alternative Model', Prepared for the Eritrean Studies Association (ESA) International Conference "Independent Eritrea: Lessons and Prospects", Asmara, 2001.

Office of International religious Freedom, 'Countries of Particular Concern, Special Watch List Countries, Entities of Particular Concern', https://www.state.gov/countries-of-particular-concern-special-watch-list-countries-entities-of-particular-concern/, (visited on the 20th of July, 2024).

Okbazghi Yohannes, 'Eritrea: A Country in Transition', Review of African Political Economy, No. 57, The Politics of Reconstruction: South Africa, Mozambique & the Horn (Jul., 1993).

Okbazghi Yohannes, *Eritrea, a Pawn in World Politics,* The University of Florida Press., 1991.

Pakhust, Sylvia, 'Eritrea on the Eve', Woodward Green, 1952.

People's Front for Democracy & Justice (PFDJ), *History of Eritrea from ancient times up to independence*, Textbook 2012, 213.

Peter A.K., Politics and Liberation: *The Eritrean Struggle 1961-86*, University of Aarhus 1987, 58.

PFDJ National Charter, adopted at the 3rd National Congress of the EPLF/PFDJ, 1994, Translation by Milena Bereket.

Press Statement, US Department of State, https://www.state.gov/23rd-anniversary-of-the-algiers-agreement-between-the-governments-of-ethiopia-and-eritrea/, (visited on the 19th of July, 2024).

Pretelli M. Education in the Italian colonies during the interwar period. Modern Italy. 2011 Aug;16(3):275-93. Proclamation No. 145/2005, A Proclamation to Determine the Administration of Non-Governmental Organizations.

Proclamation No. 82/1995, National Service Proclamation.

Provisional government of Eritrea, *Eritrean Referendum Proclamation N. 22, Gazette of Eritrean Laws 1992.*

Redie Bereketeab, 'The Eritrea-Ethiopia Conflict and the Algiers Agreement: Eritrea's Road to Isolation, https://www.researchgate.net/publication/280010587_The_Eritrea-

Ethiopia_Conflict_and_the_Algiers_Agreement_Eritreas_March_Down_the_Road_to_Isolation, (visited on the 19th of July, 2024).

Redie Bereketeab, *The Making of a Nation 1890-1991*, Uppsala University, 2000.

Report of the United Nations Commission for Eritrea, General Assembly, Official Records: 5th session, Supplement no.8 (A/1285), 1950. (Four point commission).

Roy Pateman, *Eritrea; Even the stones are burning*, Red Sea Printing Press Inc. 1990.

Ruth Iyob, 'The Ethiopian–Eritrean Conflict: Diasporic vs. Hegemonic States in the Horn of Africa, 1991-2000', Journal of Modern African Studies, Vol. 38, No. 4 (Dec., 2000).

Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence; Domination, Resistance & Nationalism 1941-1993,* African Studies series 82, 88-94.

Saleh A.A. Younis, 'The Eritrean-Ethiopian Conflict or How Ethiophilia Blinded Susan Rice', Eritrean Studies Review, Vol. 3 No. 2, 1999.

Shawn O. Utsey et.al., 'Assessing the Psychological Consequences of Internalized Colonialism on the Psychological Well-Being of Young Adults in Ghana', 41(3) Journal of Black Psychology 195 (2014).
Simon Weldemichael, 'Ona massacre', https://shabait.com/2020/12/05/ona-massacre/ (visited on the 17th of July, 2024).

Siphamadla Zondi and Emmanuel Rejouis, 'The Ethiopian-Eritrean Border Conflict and the Role of the International Community', African Journal on Conflict Resolution, Vol. 6 No.2, 2006.

Tate HR. The Italian Colonial Empire. Journal of the Royal African Society. 1941 Apr 1;40(159):146-58.
Teferi Michael et-al, Managing Aid Exit and Transformation Eritrea Country Case Study, 2008, p 31, https://library.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/managing-aid-exit-and-transformation-eritrea-coun.pdf, , (visited on the 19th of July, 2024).

Tekie Fessehatzion, *Eritrea: From Federation to Annexation 1952-1962*, Eritreans for peace and democracy publication committee 1990.

Tekie Fessehazion, 'The Eritrean Referendum of 1993, Eritrean Studies Review Vol. 1, No.1(1996).

Terrence Lyons, 'Post-Cold War U.S. Policy toward Africa: Hints from the Horn', The Brookings Review, Vol. 10, No. 1, 1992.

The Economist, 'A myth of self-reliance', https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2006/04/27/a-myth-of-self-reliance, (visited on the 20th of July, 2024).

The Guardian, 'Home Office Eritrea guidance softened to reduce asylum seeker numbers', https://www.theguardian.com/uk-news/2017/jan/22/home-office-eritrea-guidance-softened-to-reduce-asylum-seeker-numbers, (accessed 23 July 2024).

The New York Times, 'The U.N. General Assembly adopts a resolution in support of Palestinian statehood', https://www.nytimes.com/live/2024/05/10/world/israel-gaza-war-hamas-rafah, (visited on the 24th of July, 2024).

The Secretary of State for Foreign Affairs, Memorandum to the British Cabinet, 18 April 1946, p 14, British National Archives (BNA).

Trevaskis, G.K.N., Eritrea: A Colony in Transition: 1941-1952, Oxford University Press, London, 1960.

Tseggai A. The economic viability of an independent Eritrea. The University of Nebraska-Lincoln; 1981.

UN General Assembly, 17 May 1949. Http://www.un.org/documents/ga/res/3/ares3.htm.

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), UNHCR Eligibility Guidelines for Assessing the International Protection Needs of Asylum-Seekers from Eritrea, April 2009, https://www.refworld.org/policy/countrypos/unhcr/2009/en/66801 (accessed 23 July 2024).

UN News, 'Eritrea sanctions lifted amid growing rapprochement with Ethiopia: Security Council', https://www.un.org/africarenewal/news/eritrea-sanctions-lifted-amid-growing-rapprochement-ethiopia-security-council, (visited on the 24th of July, 2024).

UN Resolution 390 (A), 1950.

United Nations Economic Commission for Africa, et al, 'Africa MDGs Report 2015 - Lessons Learned',

https://www.undp.org/ghana/publications/africa-mdgs-report-2015-lessons-learned, (visited on the 26th of July, 2024).

United Nations Security Council, Resolution 1907, http://unscr.com/en/resolutions/1709, (visited on the 24th of July, 2024).

United Nations, 'At Emergency Special Session, General Assembly Overwhelmingly Backs Membership of Palestine to United Nations, Urges Security Council Support Bid', https://press.un.org/en/2024/ga12599.doc.htm, (visited on the 24th of July, 2024).

United States Commission for International Religious Freedom, https://www.uscirf.gov/countries/eritrea, (visited on the 20th of July, 2024).

US department of State, Incoming Telegram Control 8528, No. 171, 19 August 1949.

USAID/Eritrea, The Investment Partnership between The United States Agency for International Development and the State of Eritrea, October 1997.

Vestal, Theodore M, Consequence of the Brtisih Occupation of Ethiopia during World War II, Rediscovering the British Empire Barry Ward (eds.), Melbourne, FL Krieger, 2001.

Woldeab Woldemariam, *A short history of Eritrea*, Oslo, Norway 1987.

ዘምህረት ዮሃንስ፥ "መኸተ ኣንጻር ኢጣልያዊ መግዛእቲ ኣብ ኤርትራ"፥ ኣሕተምቲ ሕድሪ ኣስመራ 2010.